



ANNALES ISLAMOLOGIQUES

en ligne en ligne

Anlsl 47 (2014), p. 519-564

Ǧīhān Aḥmad ‘Umrān

«waṭā’iq al-ḥazīna al-‘āmira al-irsāliyya» fī al-niṣf al-ṭānī min al-qarn al-ṭānī ašar al-hiğrī/al-ṭāmin ašar al-mīlādī

Conditions d'utilisation

L'utilisation du contenu de ce site est limitée à un usage personnel et non commercial. Toute autre utilisation du site et de son contenu est soumise à une autorisation préalable de l'éditeur (contact AT ifao.egnet.net). Le copyright est conservé par l'éditeur (Ifao).

Conditions of Use

You may use content in this website only for your personal, noncommercial use. Any further use of this website and its content is forbidden, unless you have obtained prior permission from the publisher (contact AT ifao.egnet.net). The copyright is retained by the publisher (Ifao).

Dernières publications

- | | | |
|---------------|--|--|
| 9782724711523 | <i>Bulletin de liaison de la céramique égyptienne</i> 34 | Sylvie Marchand (éd.) |
| 9782724711400 | <i>Islam and Fraternity: Impact and Prospects of the Abu Dhabi Declaration</i> | Emmanuel Pisani (éd.), Michel Younès (éd.), Alessandro Ferrari (éd.) |
| 9782724710922 | <i>Athribis X</i> | Sandra Lippert |
| 9782724710939 | <i>Bagawat</i> | Gérard Roquet, Victor Ghica |
| 9782724710960 | <i>Le décret de Saïs</i> | Anne-Sophie von Bomhard |
| 9782724711547 | <i>Le décret de Saïs</i> | Anne-Sophie von Bomhard |
| 9782724710915 | <i>Tebtynis VII</i> | Nikos Litinas |
| 9782724711257 | <i>Médecine et environnement dans l'Alexandrie médiévale</i> | Jean-Charles Ducène |

تابع لوحة ٣. الديون العالى سجل رقم (٢) (صفحة رقم ٥٠).



لوحة رقم ٣. وثيقة رقم ٧٣ صفحة ٤٩ و ٥٠ بتاريخ ٣ رجب
١١٧٩ هـ. الديوان العالى سجل رقم (٢) (صفحة رقم ٤٩).

مدادن مواد لازم الفرق
٣٨١٥٥ -
٦٩٥ -

سَمَّا: لَهُ بَرْدَةٌ فَهُمْ كَافِرُهُمْ

مکالمہ دنیا و عالم
۰۴۹۳۵۷۱۳۷۴۰
۱۳۳۰

فاتورة نادى العمال لـ ١٣٦٨ (الدسم) لـ ١٣٦٧
نادى العمال لـ ١٣٦٨ عالي نادى العمال لـ ١٣٦٧

لوجة ٢. الصفحة الأخيرة من دفتر إيرادات ومصاريف خزينة مصر في زمان حضره وزير صدراً أعظم محمد باشا، محافظ مصر، سنة ١٤٣٦ محاسبة.

النحوين والآلات على إنشاء

٦٣٩١٢

لوحة ١. الصفحة الأخيرة من دفتر واردات إلى الخزينة العامرة من أقلام ١١١١ هـ محاسبة.

ثالثاً:

المراجع العربية والم uree

- أحمد السيد الصاوي، *نقوش مصر العثمانية، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠١*.
- أحمد فؤاد متولي، *الألفاظ التركية في اللهجات العربية وفي لغة الكتابة، دار الزهراء، القاهرة، ١٩٩١*.
- أمين سامي، *تقويم النيل، ط٢، ٣ أجزاء، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٣*.
- أندريه ريمون، *فصل من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٧٤*.
- أنيس فريحة، *معجم الألفاظ العامية، بيروت، لبنان، ١٩٧٣*.
- جيهان أحمد عمران، *«وثيقة كشف على السواعي والجري السلطاني دراسة وثائقية»، حوليات إسلامية ٤٠، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٣٣-١*.
- دانيا كريسيليوس ومحنة عبد العزيز، *شحنة غلال مصرية إلى الكلار السلطاني باسطنبول ١٧٦٣»، المؤرخ المصري دراسات وبحوث في التاريخ والحضارة ١٠، القاهرة، يناير ١٩٩٣، ص ١١-٤٧*.
- سعاد ماهر، *البحرية في مصر الإسلامية وأثارها الباقة، وزارة الثقافة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧*.
- سلوى علي ميلاد، *الوثيقة القانونية ماهيتها وأجزاؤها أهميتها، كلية الآداب بنى سويف، جامعة القاهرة، [د.ت.]*.
- سميرة فهمي علي عمر، *اماارة الحج في مصر العثمانية ٩٢٣-١٢١٣هـ/١٧٩٨-١٥١٧م. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٢٠٠١* (تاریخ المcriin ٢٠٠٨).
- عبد الحميد حامد سليمان، *تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥* (تاریخ المcriin ٨٩).
- عبد الرحمن الرافعي، *عصر إسماعيل، ط٢، جزءان، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢*.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، *الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦*.
- عمر طوسون، *كتاب مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، مطبعة صلاح الدين، الإسكندرية، ١٩٣١*.
- ليلي عبد اللطيف أحمد، *الإدارة في مصر في العصر العثماني، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨*.
- ، *دراسات في تاريخ ومؤرخي مصر والشام إبان العصر العثماني، الخانجي، القاهرة، ١٩٨٠*.
- محمد رفعت رمضان، *علي بك الكبير، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٥١*.
- محمد رمزي، *القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، ٤ أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤*.
- محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، تصدر محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٠.

المصادر العربية والمغربية

ثانياً:

جومار، وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل، نقله عن الفرنسيه وقدم له وعلق عليه أيمان فؤاد السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.

حسين أفندي الروزنامجي، «مصر عند مفرق الطرق ١٧٩٨-١٨٠٠»، ترتيب الديار المصرية في عهد الدولة العثمانية، تحقيق محمد شفيق غربال، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة، مايو ١٩٣٦، ص ١-٦٩.
الدمداشى (أحمد كتخدا عزيزان ١١٦٩ هـ)، كتاب الدرة المصانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة، المجلد ٢٨، ١٩٨٩.

الرشيدى (أحمد)، حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولی إمارة الحاج، تحقيق ليلي عبد اللطيف أحمد، مكتبة الخانجي، مصر، ١٩٨٠.

عبد الغنى (أحمد شلبي ت ١١٥٠ هـ)، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، الخانجي، القاهرة، ١٩٧٨.

مصطفى بن الحاج ابراهيم (تابع حسن اغا عزيزان الدمداشى ت ١١٥٠ هـ)، تاريخ وقائع مصر القاهرة المحروسة كتابة الله في أرضه، تحقيق صلاح أحمد هريدي علي، ط ٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠١.

ابن اياس (أبو البركات محمد بن أحمد بن محمد ت ٩٣٠ هـ)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، ٥ أجزاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.

ابن زنبل (أحمد الرمال ١٠٦٥ هـ)، آخره الماليك أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني، تحقيق عبد المنعم عامر، قدم لها عبد الرحمن الشيخ، ط ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.

ابن الوكيل (يوسف الملواني، ت ١١٣١ هـ)، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والتواب، تحقيق محمد الششتاوي، ط ١، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٩.

استيف، «النظام المالي والإداري في مصر العثمانية»، وصف مصر الحية الاقتصادية في مصر في القرن الثامن عشر، علماء الحملة الفرنسية، ترجمة زهير الشايب، المجلد الخامس، الجزء الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٠.

أوليا چلبي، سياحتنامه مصر، ترجمة محمد علي عونى، تحقيق عبد الوهاب عزام وأحمد السعيد سليمان، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٥.

الجبرتي (عبد الرحمن بن حسن برهان الدين ت ١٢٤٠ هـ)، عجائب الآثار في الترجم والاخبار، ٤ أجزاء، مطبعة النوار المحمدية، القاهرة، ١٩٨٦.

—، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ١٩٩٨.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

- ، سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٣٦٢، ص ٥٤٣-٥٤٤، بتاريخ ٢٩ شعبان ١١٩٦. الديوان العالى، سجل رقم ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، بتاريخ ٧-٦، ١١٥٤. ٥ ربيع الثانى.
- ، سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٤٠٤، ص ٢٣٠-٢٣١، بتاريخ ١٨ جمادى الأول ١١٥٦. سجل رقم ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، بتاريخ ١٨ جمادى ١١٥٦.
- ، سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٤١٧، ص ٤١٧-٤٢٥، بتاريخ ٣٠٨-٣٠٧، ١١٥٧. سجل رقم ١، وثيقة رقم ٦٦٥ ص ٦٦٥، بتاريخ ١٨ جمادى الآخر ١١٥٧.
- ، سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٧٣ ص ٤٩-٥٠، بتاريخ ٣ رجب ١١٧٩. دفتر واردات الخزينة من أقلام ١١١١ محاسبة (كود ٤٣٧-٠١٤٤٣٧) دار الوثائق القومية.
- ، سجل رقم ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٣-١١٤-١١٢، بتاريخ ٦ شعبان ١١٨١. دفتر ايرادات ومصاريف مصر في زمان محمد باشا ١١٣٦ محاسبة (كود ٤٣٩-٠١٤٤٣٩) دار الوثائق القومية.
- ، سجل رقم ٢، وثيقة رقم ٣٠٣، ص ٢١١-٢١٢، بتاريخ ٢٨ جمادى الثاني ١١٩٢.

الوثائق المنشورة

قانون نامه الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، ترجمة وقدم له أحمد فؤاد متولي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٦.

على يد كتخدا مولانا الوزير المشار (١٣٧) إليه أعلاه قبضاً وتسليمًا ووصولاً شرعيات تمام ذلك وكماله بالمجلس وعليه حمل ذلك وغفره ومحافظته (١٣٨) وتسليميه لمن له ولالية تسلم ذلك وإحضار ما يشهد له بوصول ذلك حكم المعتمد باعترافه بذلك الإحاطة (١٣٩) الشرعية واقع ذلك بحضور كل من السردارية السبع المتوجهين صحبة الخزينة المذكورة أعلاه هم كل من (١٤٠) فخر الأماثل والأقران الأمير يوسف اغا بلقيسا سردار متفرقة والأمير إسماعيل اغا سردار جاويشان والأمير الحاج (١٤١) حسن جوربجي سردار جمليان والأمير علي جوربجي سردار تفكجيان والأمير محمد جوربجي سردار جراكسة والأمير... (١٤٢) جاويش قازدغلي سردار مستحفظان والأمير أحمد جاويش سردار عزبان واطلاعهم على ذلك وبأن عليهم (١٤٣) غفر ذلك والمحافظة حكم المعتمد باعترافهم بذلك الاعتراف الشرعي وثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا أفندي المومى إليه (١٤٤) وصدوره بين يديه ثبوتاً شرعاً تحريراً في ثالث شهر

الشيخ محمد الاحمدى والشيخ ابراهيم السلمونى

المذكور أعلاه خمسة وتسعون (١٠٤) كيساً واحد وعشرون ألف نصف وأربعين ألف نصف وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو في زيادة ثمن حنطة (١٠٥) جداوية أربعة أكياس واثنا عشر ألف نصف فضة من ذلك وما هو في إنعام باسم شريف محمد... بموجب (١٠٦) خط شريف كيساً واحداً وخمسة عشر ألف نصف فضة من ذلك وما هو عن ثمن حنطة وارز وأجرة وشتان (١٠٧) ونولون المذكورين باسم صالح باشا والي جده بموجب خط شريف أربعة عشر كيساً وسبعة عشر ألف نصف و (١٠٨) مايتا نصف ثنان وثلاثة وتسعون نصفاً فضة من ذلك وما هو عن تنزيل مال قرية البيضاء والعركريشة (١٠٩) در ولاية بحيرة كيسان اثنان وعشرة آلاف نصف وأربعين ألف نصف واحد وسبعين نصفاً فضة من ذلك (١١٠) وما هو تنزيل كشوفية حاكم جدة ثلاثة أكياس وخمسة آلاف نصف وثلاثمائة نصف وثمانون نصف (١١١) فضة باقي ذلك وصارباقي بعد المصارييف المذكور من مال خزينة سنة سبع وسبعين ومائة وألف (١١٢) المذكورة سبعين ألف نصف وستة آلاف نصف وخمسين ألف نصف وخمسة عشر نصفاً فضة (١١٣) مضاف ذلك لباقي مال خزينة سنة ست وسبعين ومائة وألف المذكورة المعين أعلاه يصير جملة الإرسالية (١١٤) عن باقي مال خزينة سنة ست وسبعين ومائة وألف وبباقي مال خزينة سنة سبع وسبعين ومائة وألف (١١٥) المذكورتين ألف كيس واحد وثلاثون كيساً ومائة نصف وثمانية أنصاف فضة (١١٦) ضمن ذلك برموجب تمسكي حضرة مولانا الوزير كتخدا حسن باشا المشار إليه عن المستين المذكورتين (١١٧) سبعين ألف كيس وستة وأربعين كيساً وخمسة آلاف نصف وأربعين ألف نصف وسبعين نصفاً فضة (١١٨) ما هو برموجب تمسك سنة ست وسبعين ومائة وألف المذكورة ثلاثة وثمانية كيس وستون كيساً (١١٩) وألف نصف وثمانمائة نصف وخمسة عشر نصفاً فضة من ذلك وما هو برموجب تمسك سنة سبع (١٢٠) وسبعين ومائة وألف المذكورة ثلاثة وثمانية كيس وثمانية وسبعين كيساً وثلاثة ألف نصف وستمائة (١٢١) نصف واثنان وستون نصفاً فضة باقي ذلك وما هو لازم الإرسال عن بقية إرسالية الخزينة (١٢٢) المذكورة عن سنة ست وسبعين ومائة وألف وستة سبع وسبعين ومائة وألف المذكورتين (١٢٣) أعلاه نقدية صحبة مير اللواء سردار الخزينة المشار إليه أعلاه ثلاثة وثمانية كيس وأربعة وثمانين كيساً وتسعة عشر ألف نصف وستمائة واحد وثلاثون نصفاً فضة ما هو نقدية سنة ست (١٢٤) وسبعين ومائة ألف المذكورة خمسون كيساً وستة عشر ألف نصف وسبعين ألف نصف وثمانية وسبعين (١٢٦) نصفاً فضة من ذلك وما هو نقدية سنة سبع وسبعين ومائة وألف المذكورة ثلاثة وثمانية كيس وأربعة (١٢٧) وثلاثون كيساً وألفاً نصف اثنان وثمانمائة نصف وثلاثة وخمسون نصفاً فضة باقي ذلك (١٢٨) من نقدية بمعاوضة ثلاثة وسبعين ألف دينار وثمانمائة دينار وأربعة عشر ديناراً محظوظ بحسب (١٢٩) المحبوب مائة نصف وعشرة أنصاف فضة يعدلها ثلاثة وثمانية كيس وأربعة وعشرون كيساً وتسعة (١٣٠) عشر ألف وخمسين نصفاً فضة ضمن ثمانية صناديق وفضة (١٣١) جديدة عددية ستون كيساً واحد وتسعون نصفاً فضة ضمن ثلاثون صندوقاً على أن (١٣٢) المعين بدفتر الرزنامة المعين به الإجمال والتفصيل على الحكم المنشور بخت حضرة مولانا (١٣٣) الوزير حمزة باشا المشار إليه أعلاه الإملاء والبيان المرعين أشهد على نفسه قدوة الأمراء (١٣٤) الكرام المقر العالى الأمير عثمان بيك سردار الخزينة العامرة المشار إليه شهوده الاشهاد (١٣٥) الشرعي وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه قبض وتسليم ووصل إليه مبلغ النقدية المعين أعلاه (١٣٦) والتمسكيين ودفتر إجمال الخزينة المرقومة المذكورين أعلاه

إليه أعلاه عن واجب سنة سبع وسبعين ومائة وألف الخراجية عن معتاد قديم (٧٤) ومستجد ومضاف جديد في سنة أربع وسبعين ومائة وألف وبقية مصرف جوليان ومال الجوالى عن سنة سبع وسبعين (٧٥) مائة وألف وبقية النولون وأجره شتران غلال الحرمين عن سنة خمس وسبعين ومائة وألف جملة ذلك من (٧٦) الأكياس المصرية التي عبرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف نصف فضة ألف كيس وسبعمائة كيس واثنان وثلاثون كيساً (٧٧) وثلاثة آلاف نصف وثمانمائة نصف واثنان وخمسون نصفاً فضة وذلك على ما يبين فيه ما هو مال الخزينة العامة (٧٨) الإرسالية عن سنة سبع وسبعين ومائة وألف المذكورة عن معتاد وقديم ومستجد ألف كيس وأربعين مائة كيس وخمسة عشر (٧٩) كيساً وستة آلاف نصف وتسعمائة نصف وثمانية وأربعين نصفاً فضة من ذلك وما هو مضاف جديد في سنة (٨٠) أربع وسبعين ومائة وألف مائة كيس وخمسون كيساً من ذلك وما هو بقية مصرف جوليان أربعة أكياس (٨١) وأربعة عشر ألف نصف وسبعمائة نصف وأربعة وتسعون نصفاً فضة من ذلك وما هو بقية مصرف جوليان عن سنة سبع (٨٢) وسبعين ومائة وألف اثنان وستون كيساً وسبعة عشر ألف نصف ومائة نصف وعشرة أنصاف فضة من ذلك (٨٣) وما هو بقية النولون وأجرة شتران غلال الحرمين عن سنة خمس وسبعين ومائة وألف تسعه وتسعون كيساً (٨٤) وخمسة عشر ألف نصف فضة باقي ذلك منها المصارييف برموجب خطوط شريفة وأوامر منيفة وفرمانات وزير (٨٥) عظام عن سنة سبع وسبعين ومائة وألف المذكورة من الأكياس الموصوفة ألف كيس وتسعة عشر كيساً واثنان وعشرون (٨٦) ألف نصف وثلاثمائة نصف وسبعة وثلاثون نصفاً فضة بيان ذلك ما هو في مهمات عساكر محافظين جدة المعمورة (٨٧) اثنان وعشرون كيساً وستة عشر ألف نصف وخمسمائة نصف واحد وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات (٨٨) كلار عامرة شهرىاري ستة وستون كيساً وخمسة وستون نصفاً فضة من ذلك وما هو عن سليانه قابودان (٨٩) در بندر سويس ستة عشر كيساً من ذلك وما هو إنعام شيخ الحرم النبوى ثمانية أكياس من ذلك وما هو إنعام (٩٠) أمير ينبع سبعة أكياس وخمسة آلاف نصف فضة من ذلك وما هو في مهمات جماعة متفرقة محافظين (٩١) قلعة موبلح سبعة أكياس وخمسة آلاف نصف وسبعمائة نصف وأربعون نصفاً فضة من ذلك وما هو في زيادة مهمات (٩٢) كسوة شريفة مع زيادة أسعار ثمانية أكياس وستة آلاف نصف وأربعة وسبعون نصفاً فضة (٩٣) من ذلك وما هو في زيادة أسعار ثمن شمع الحرمين كيسان اثنان وعشرة آلاف نصف وستمائة نصف (٩٤) وثلاثة وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو ثمن بهاي واستوبى مع استابلوا ثمانية وعشرون كيساً وخمسة (٩٥) ألف نصف وثلاثمائة نصف وخمسون نصفاً فضة من ذلك وما هو عن معتاد أمير الحاج أربعين كيس من (٩٦) ذلك وما هو عن مساعدة أمير الحاج إنعام برموجب خط شريف مائة كيس وستون كيساً من ذلك وما هو (٩٧) في مهمات تنظيف سواقي در مصر القديمة أربعة ألف نصف فضة من ذلك وما هو في زيادة أجرة (٩٨) شتران غلال الحرمين أحد وثلاثون كيساً وخمسة آلاف نصف وثلاثة وخمسون نصفاً فضة من ذلك (٩٩) وما هو ثمن نولون جرایة أهالى الحرمين مائة كيس وسبعة وثلاثون كيساً وثمانية عشر ألف نصف وخمسمائة (١٠٠) نصف وخمسة وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير حلزمون سواقي در مصر القديمة (١٠١) كيسان اثنان وستة آلاف نصف وأربعين مائة نصف وخمسة وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو عن زيادة (١٠٢) أجرة شتران زيت الحرمين ثمانية آلاف نصف ومائة نصف وخمسون نصفاً من ذلك وما هو (١٠٣) في مهمات تكميل عمارة سد سكندرية تسليم أحمد أفندي أمين العمارة

وأربعون نصفاً فضة من ذلك وما هو في زيادة أسعار ثمانية أكياس وخمسة آلاف نصف وتسعمائة نصف وخمسون (٤١) نصفاً فضة من ذلك وما هو في زيادة أسعار شمع حرمين شريفين كيسان اثنان وعشرون ألف نصف (٤٢) وستمائة نصف وثلاثة وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو عن بهاي استوبى واستلوبلوا (٤٣) ثمانية وعشرون كيساً وخمسة آلاف نصف وثلاثمائة نصف وخمسون نصفاً فضة من ذلك وما هو ثمن (٤٤) معتاد أمير الحاج أربعمائة كيس من ذلك وما هو عن مساعدة أمير الحاج إنعام بموجب خط (٤٥) شريف مائة كيس وتسعون كيساً من ذلك وما هو في مهمات تنظيف سواقي مصر قديم أربعة (٤٦) ألف نصف فضة من ذلك وما هو في زيادة أسعار حنطة جوليان أربعة أكياس واثنا عشر ألف (٤٧) نصف فضة من ذلك وما هو في أجره أحمال زيت الحرمين ثمانية آلاف نصف ومائة نصف وخمسون (٤٨) نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير قلعة عجروف اثنا عشر كيساً واحد عشر ألف نصف (٤٩) ثمانمائة نصف واثنان وخمسون نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير محفل شريف (٥٠) ألف نصف اثنان ومائة نصف واحدة فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير قلعة نخل سبعة (٥١) أكياس وأربعة وعشرون ألف نصف وستمائة نصف وخمسة وتسعون نصفاً فضة من ذلك وما هو (٥٢) في مهمات تعمير ممر المجرة در مصر القديمة سبعة أكياس وخمسة آلاف نصف ومايه نصف واحدة (٥٣) وأثنا عشر نصفاً فضة من ذلك وما هو في زيادة أجراة نقل غلال الحرمين احد وثلاثون كيساً وخمسة (٥٤) ألف نصف وثلاثة وخمسون نصفاً فضة من ذلك وما هو عن نولون جراية أهالي الحرمين الشريفين (٥٥) مائة كيس وتسعة وستون كيساً وثلاثة وعشرون ألف نصف وتسعمائة نصف وخمسون (٥٦) نصفاً فضة من ذلك وما هو عن بهاي سفيترين برسم نقل غلال الحرمين مائة كيس وخمسة (٥٧) وأربعون كيساً من ذلك وما هو في مهمات تعمير سد كبير اسكندرية تسليم أحمد أفندي الحسيني في خصوص (٥٨) ذلك مايه كيس واحدة واثنان وسبعون كيساً من ذلك وما هو عن نولون أحمال الحرمين كيساً واحداً وألف (٥٩) نصف واحد وخمسمائة نصف فضة من ذلك وما هو عن ثمن فتيل مصرى كيساً واحداً وعشرون (٦٠) ألف نصف ومائة نصف وخمسة وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو في أجراة قدم كشف جرف (٦١) عزق خمسة آلاف نصف فضة ومايتا نصف اثنان فضة من ذلك وما هو عن تنزيل مال قرية البيضاء (٦٢) والمعكريشة در ولاية بحيرة كيسان اثنان وعشرون ألف نصف وستمائة (٦٣) نصف فضة من ذلك وما هو عن تنزيل كشوفية حاكم جدة ثلاثة أكياس وخمسة آلاف نصف وثلاثمائة (٦٤) نصفاً وثمانون نصف فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير سواقي عرب اليسار اثنان وعشرون (٦٥) ألف نصف وخمسائة نصف وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير مراكز الحسينية (٦٦) كيساً واحداً وثمانية عشر ألف نصف وخمسة وسبعون نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات تعمير (٦٧) عين مكة المكرمة أربعة وستون كيساً من ذلك وما هو في مهمات تعمير اود قلعة عجروف كيساً واحداً (٦٨) وتسعة آلاف نصف وثمانمائة نصف وخمسة وستون نصفاً فضة باقى ذلك وصار الباقى بعد (٦٩) المصارييف المذكورة من مال خزينة سنة ست وسبعين ومائة وألف أربعمائة كيس وثمانية (٧٠) عشر كيساً وثمانية عشر ألف نصف وخمسائة نصف وثلاثة تسعون ألف نصف فضة (٧١) وتحرر ايضاً بإملاء إسماعيل أفندي الروزنامجي (٧٢) أن مال الخزينة الإرسالية لطرف السلطة العليا المطلوبة من زمن تصرف مولانا الوزير المعظم كتخدا (٧٣) حسن باشا محافظ مصر المحروسة سابقاً المشار

حالة بمصر حالاً وقدوة الأمراء الكرام كبير الكباء الفخام وصاحب القدر (٨) والمجد والإحتشام المقر الكريم العالي الأمير خليل بيك القازدغلي ودفتردار مصر حالاً وقدوة الأمراء العظام (٩) المقر العالي حايزرتب المعالي الأمير عثمان بيك سردار الخزينة العامة حالاً وكل من فخر الأعيان (١٠) كمال ذوي الشأن الأمير سليمان اغا كتخدا جاويشان حالاً القازدغلي وفخر أرباب الأقلام العظام (١١) عمدة أصحاب الأرقام الفخام الأمير اسماعيل أفندي الرزنامجي بالديوان العالي وفخر الأعيان الكرام (١٢) الأمير أحمد اغا متفرقة باش حالاً وفخر الأماثل والأقران الأمير سليمان اغا ترجمان الديوان العالي حالاً وفخر (١٣) أقرانه العظام علي أفندي كسدار الرزنامة حالاً وفخر الأماجد العظام الأمير حسن أفندي كاتب حواله (١٤) جاويشان بالديوان العالي حالاً وغيرهم من يطول ذكرهم فيه دام توقيرهم بعد أن تحرر بإملاء فخر أرباب الأقلام (١٥) العظام عمدة أصحاب الأرقام الفخام الأمير إسماعيل أفندي الرزنامجي المومى إليه أعلاه إن (١٦) مال الخزينة الإرسالية لطرف السلطنة العلية المطلوبة من تصرف مولانا الوزير المعظم المشير (١٧) المفخم الدستور المكرم مولانا الوزير كتخدا حسن باش محافظ مصر المحروسة سابقاً عن واجب سنة ست (١٨) وسبعين ومائة وألف الخراجية عن معناد ومستجد ومضاف جديد في سنة أربع وسبعين ومائة وألف (١٩) وبقية مصر جولييان وبقية التولون وأجره شتران غلال الحرمين عن سنه أربع وسبعين (٢٠) ومائة وألف ومال الجوالى عن سنة ست وسبعين ومائة وألف ومرتاجع ذمة المرحوم أبو بكر باشا (٢١) محافظ مصر كان جملة ذلك من الأكياس المصرية التي عبرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف نصف (٢٢) فضة ألف كيس وثمانمائة كيس وكيسان اثنان وثمانية آلاف نصف وخمسمائة (٢٣) نصف وتسعون نصفاً فضة وذلك على ما يبين فيه ما هو مال الخزينة الإرسالية من سنة ست (٢٤) وسبعين ومائة وألف المذكورة ثمن معناد وقديم ومستجد ألف كيس وأربعمائة كيس وخمسة عشر كيساً وستة (٢٥) آلاف نصف وسبعمائة نصف وثمانية وأربعون نصفاً فضة من ذلك وما هو مضاف جيد في سنة (٢٦) أربع وسبعين ومائة وألف مائة كيس وخمسين كيساً من ذلك وما هو بقية مصر جولييان اربعة أكياس (٢٧) وأربعة عشر ألف نصف وسبعمائة نصف وأربعة وتسعون نصفاً فضة من ذلك وما هو بقية التولون (٢٨) وأجره شتران غلال الحرمين عن سنة أربع وسبعين ومائة وألف مائة كيس وسبعة وثلاثون (٢٩) كيساً وتسعة عشر ألف نصف وسبعمائة نصف وثمانية وثلاثون نصفاً فضة من ذلك وما هو مال الجوالى (٣٠) عن سنة ست وسبعين ومائة وألف المذكورة اثنان وستون كيساً وسبعة عشر ألف نصف ومائة نصف (٣١) وعشرة أنصاف فضة من ذلك وما هو مرتاجع ذمة المرحوم أبو بكر باشا المذكور اثنان وثلاثون كيساً (٣٢) باقي ذلك منها أن المصارييف برموجب خطوط شريفة وأوامر منيفة وفرمانات وزراء عظام عن السنة المذكورة (٣٣) من الأكياس الموصوفة ألف كيس وثلاثمائة كيس وثلاثة وثمانون كيساً وأربعة عشر ألف نصف وسبعمائة نصف (٣٤) وسبعة وتسعون نصفاً فضة بيان ذلك ما هو في مهمات عساكر محافظين جدة المعمورة اثنان (٣٥) وعشرون كيساً وستة عشر ألف نصف وخمسمائة نصف واحد وعشرون نصفاً فضة من ذلك وما هو في مهمات كلار (٣٦) عامرة شهرياري ستة وستون كيساً وخمسة وستون نصفاً فضة من ذلك وما هو إنعام شيخ الحرث النبوى (٣٧) ثمانية أكياس من ذلك وما هو إنعام أمير ينبع سبعة أكياس وخمسة آلاف نصف فضة من ذلك وما هو ثمن (٣٨) سليانية قبودان در بندر السويس ستة عشر كيساً من ذلك وما هو في مهمات جماعة متفرقة محافظين قلعة (٣٩) موبلح سبعة أكياس وخمسة آلاف نصف وأربعمائة نصف

الفقرات الختامية

صيغ تنفيذية توثيقية

وهي تلك الصيغ التي تفيد إثبات صحة التصرف القانوني لدى قاضي القضاة وتنفيذ وإتمام الشكليات والإجراءات الالزمة وبيان ما أتيع من وسائل ليصبح للوثيقة القيمة الإثباتية والحجية القانونية^{١٢٩}. وكما ورد في وثائق الدراسة من الصيغة التالية.

«ثبت الإشهاد بذلك لدى مولانا أفندي المومى إليه شهادة شهوده (وصدوره بين يديه)^{١٣٠} ثبوتاً شرعاً تماماً معتبراً محرراً مرعياً»^{١٣١}.

التاريخ

يعتبر التاريخ الزمني عنصراً أساسياً ولازماً لصلاحية الوثيقة وسريانها^{١٣٢}، وقد ورد تاريخ تحرير الوثائق في محاضر جلسات الديوان العالي بعد عبارة «تحريراً في» أو «به شهد وحرر في».

الشهود

ورد في نهاية الوثيقة وبعد التاريخ اسم شاهدين بعد كلمة «الشيخ» ويعتبران شاهدان تدوين الوثيقة في السجل، وهما أيضاً من موظفي الديوان العالي ومن أسماء الشهود الواردة في وثائق الدراسة كل من عبد العظيم العليمي، وعلى الوزيري، وعلى الحنفي، وإبراهيم السلموني، ومحمد الأحمدى.

نشر الوثيقة

وثيقة رقم ٧٣ صفحة ٤٩ و ٥٠ بتاريخ ٣ رجب ١١٧٩ هـ بالسجل رقم (٢) الديوان العالي (لوحة رقم ٣)
 (١) بالعادلية بمصر المحمية بمعرفة سيدنا ومولانا المعظم المشير المفخم الدستور المكرم ممهد بنيان الدولة
 (٢) والإقبال مشيد أركان السعادة والإجلال صاحب السعادة وصاحب أدب القيادة مولانا الوزير (٣) حمزة باشا
 يزد الله له من الخيرات ما شاء محافظ مصر المحمية دامت سعادته السنية بين يدي (٤) سيدنا ومولانا فخر علما
 الإسلام أبلغ بلغاً الأنان معتمد السادة المولى الأعزه الكرام الناظر في الأحكام الشرعية (٥) خلافة وقائم مقام يومئذ
 مصر المحمية الموقع خطه الكريم أعلاه دام علاه بحضور كل من فخر الأماجد (٦) والأعظم مستجتمع أنواع المhammad
 والأكارم مولانا محمد اغا كتخدا حضرة مولانا الوزير المشار إليه أعلاه (٧) وفخر الأماجد المكرمين علي اغا شهر

١٢٩. لمزيد من التفاصيل عن الفقرات الختامية انظر: سلوى علي ميلاد، الوثيقة القانونية، ص ٣٢.

١٣٠. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربیع ثانی ١١٥٤.

١٣١. سجل ٢، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

١٣٢. عن قيمة التاريخ بالنسبة للوثيقة، انظر: سلوى علي ميلاد، الوثيقة القانونية، ص ٣٨.

وكما ورد في العبارات التالية:

«وعليه حمل ذلك (حفظ ذلك وصونه) ^{١٢٢} وغفره ومحافظته» ^{١٢٣}

«شهد الأمير... والسردارية السبع المذكورين حفظ ذلك وحراسته حكم المعتاد» ^{١٢٤}.

التعهد بحضور ما يشهد بوصول الخزينة

بعد أن يتسلم السردار الخزينة، وبعد تعهده بحراستها وحفظها خلال سفره إلى الباب العالي يتعهد أيضاً بتسليمها لمن له ولایة تسلم ذلك وبإحضار ما يشهد له بوصولها إلى السلطان العثماني في إسطنبول.

وكما ورد في العبارات التالية:

«(وتسلمه لمن له ولایة تسلم ذلك) ^{١٢٥} وإحضار ما يشهد له بوصول ذلك حكم المعتاد باعترافه بذلك الإحاطة

الشرعية» ^{١٢٦}.

تصديق سردارات الفرق العسكرية

ورد بنص الوثائق تصديق واعتراف من قادة - سردارات - الفرق العسكرية المتوجهين صحبة سردار الخزينة على حراسة وحماية الإرسالية أثناء طريقها إلى الباب العالي وهذه الفرق هي «متفرقة وجاويشان وجمليان وتفكجيان وجراكسه ومستحفظان وعزبان».

وكما ورد في النص التالي:

«واقع ذلك بحضور السردارية السبع المتوجهين صحبة مير اللوى المذكور أعلاه وهم... واطلاعهم و مباشرتهم لذلك بأن عليهم (غفر ذلك) ^{١٢٧} والمحافظة حكم المعتاد وباعترافهم بذلك الاعتراف الشرعي المقبول منهم

بالطريق الشرعي» ^{١٢٨}.

١٢٢. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

١٢٣. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٤٩، ت ٣ رجب ١١٧٩، ورقم ١٥٢، ص ١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

١٢٤. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

١٢٥. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

١٢٦. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٤٩، ت ٣ رجب ١١٧٩، ورقم ١٥٢، ص ١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

١٢٧. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

١٢٨. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٤٩، ت ٣ رجب ١١٧٩.

مصر والتحويلات المطلوبة من حكام جدة هذا بالإضافة إلى ما يحمله من دفتر إجمال الخزينة والمدون به مفرداتها المشمولة بختم البشا العثماني.

ويتضح ذلك من النصوص التالية:

«أشهد على نفسي... صارى عسكر الخزينة العامرة حالاً المشار إليه شهوده الاشهاد الشرعي وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه قبض و وسلم و وصل إليه مبلغ النقدية المعين أعلاه و تمسك الوزير... و تمسك الوزير... و تمسك الوزير... و بوجهه البارز كأنات... قطعة و دفتر إجمال الخزينة المذكورة المعين ذلك بأعلاه على يد حضرة كتخدا مولانا الوزير المشار إليه أعلاه قضاً و تسلماً و وصولاً رسمياً بتمام ذلك و كماله بالمجلس».^{١١٨}

«أشهد على نفسي... سردار الخزينة العامرة حالاً المذكور أعلاه شهوده الاشهاد الشرعي وهو بأكمل الأوصاف المعتبرة شرعاً أنه قبض و وسلم و وصل إليه مبلغ النقدية المعينة أعلاه و التمسكات الشاهدة... المذكورة قضاً و تسلماً و وصولاً شرعيات».^{١١٩}

وعن أسماء سردارات الخزينة الوارد ذكرهم في وثائق الدراسة ما يلى:

- الأمير محمد بك درويش بن إسماعيل الشهير بالدالي المسؤول عن خزينة سنة ١١٥٢ الخراجية المرسلة سنة ١١٥٤ هـ.
- الأمير حسن بك المسؤول عن خزينة سنة ١١٥٤ الخراجية المرسلة سنة ١١٥٦ هـ.
- الأمير إسماعيل بك المسؤول عن خزينة سنة ١١٥٥ الخراجية المرسلة سنة ١١٥٧ هـ.
- الأمير عثمان بك (١٢٠) المسؤول عن سفر أربع خزائن هم خزينة سنتي ١١٧٦، ١١٧٧ الخراجيتين المرسلتين سنة ١١٧٩ و خزينة سنتي ١١٧٨، ١١٧٩ الخراجيتين المرسلتين سنة ١١٨١ هـ.

التعهد بحفظ وحراسة الخزينة.

بعد تسليم الخزينة إلى السردار وإشهاده على وصولها إليه، ترد بنص الوثيقة عبارات تعهديه بحفظ وحراسة الخزينة وذلك من خلال تعهد سردار الخزينة بحملها والمحافظة عليها خلال رحلة السفر حتى وصولها وتسليمها إلى الباب العالي^{١٢١}، أو من خلال عبارات تحوي إشهاد كل من سردار الخزينة وقادة الفرق العسكرية السبع على حفظ وحراسة الخزينة.

١١٨. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

١١٩. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

١٢٠. هو الأمير عثمان بك أبي سيف الذي سافر بالخزينة ومات بالروم، انظر: الجبرق، عجائب الآثار، ح١، ص ٣١٤.

١٢١. قد وصف الرحالة التركي أولياً چلبي سفر الخزينة منذ وجودها بالعادلية حيث يكلف رئيس شرطة مدينة قليوب بحراسة الخزينة بمساعدته في ذلك الإنكشارية. وفي يوم قيام أمير الخزينة للسفر يصدر الأمر إلى كاشف القليوبية بإيصال الخزانة إلى كاشف الشرقية وحراستها بثلاثة آلاف جندي من جنوده حتى الخانكة ومنها إلى كاشف الشرقية ببليس ويعود إلى البشا حاملاً حجة شرعية منه بأنه أوصى إليه الخزينة وسلمها سالمة كاملة ثم يأتي كاشف الشرقية حاملاً حجة شرعية بإيصالها، إلى باشا غزة فيطمئن الوزير لأنه سلم الخزينة إلى أميرها سالمة تامة إلى حدود الشام. انظر: أولياً چلبي، سياحتناه مصر، ص ٥٢٥.

ويتضح ذلك من النص التالي:

«ما هو بذمة... مير الحاج سابقاً عن مال قرا ميرت الحاج وعن مال قرا الترانة ودين ديوان... كيساً و... نصف فضة وما هو بذمة... حاكم ولاية جرجا سابقاً و... حاكم ولاية البحيرة سابقاً و... حاكم ولاية الشرقية سابقاً و... كاشف البحيرة سابقاً و... كاشف الفيوم سابقاً و... كتخدا عزبان سابقاً وأتباع الأمير... المذكور... كيس و... نصفاً فضة باقي مبلغ الخزينة العامة»^{١١٤}.

تسجيل مفردات الخزينة بدفاتر الروزنامة

بعد إنتهاء الروزنامي من إملاء بيانات الخزينة الإيرسالية من الدفاتر المالية يرد بنص الوثيقة عبارة تؤكد أن هذه البيانات مقيدة إجمالاً وتفصيلاً في دفاتر الروزنامة المشمولة بختم البشا العثماني المرسل في زمن ولايته الإيرسالية والحاضر انعقد تسليم الخزينة إلى السردار.

ويتضح ذلك من العبارات التالية:

«على الحكم المعين بدفتر الرزنامة المعين به الأجمال والتفصيل على الحكم المشروح المشمول بختم مولانا الوزير... محافظ مصر حالاً المشار إليه أعلاه»^{١١٥}.

«المعين مفردات ذلك بالدفتر المخرج من دفتر الرزنامة العامرة المشمول بختم حضرة مولانا الوزير... المومى إليه»^{١١٦}.

التصريف القانوني

الإشهاد على تسلم الخزينة

خلال اجتماع مجلس الديوان العالى يقوم كتخدا البشا العثماني بتسليم الخزينة إلى قائد القوة العسكرية المسئول عن حملها إلى السلطان العثماني والذي ورد ذكره في الوثائق «سردار» أو «صارى عسكر» الخزينة ذلك القائد الذي كان يتم اختياره - كما أقر السلطان سليمان القانوني القانوني ٩٣١ هـ / ١٥٢٥ م - من بين الأربعة والعشرين ييك ويحمل لقب أمير أو صنچق الخزنة^{١١٧}. وعملية الإشهاد على تسلم الخزينة للبيك المسؤول عن إرسالها هي بمثابة التصرف القانوني الوارد في الوثيقة ذلك التصرف الذي يتضح من صيغ إشهاد سردار الخزينة على نفسه وهو بأكمل الأوصاف الشرعية بما قبضه وتسلمه من عناصر الخزينة المرسلة، والتي تم تجهيزها خلال اجتماع الديوان وبما استلمه من المبالغ النقدية المقدرة بالأكياس المصرية والموضوعة في الصناديق المخصصة لها، وقطع البقع البازركانات، وتمسكات باشوات

١١٤. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

١١٥. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩، ورقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

١١٦. سجل ٢، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثانى ١١٥٤.

١١٧. حسين أفندي الروزناجي، «مصر عند مفرق الطرق»، ص ١٥.

وأصبحت جزء من إيراداتها الدائمة، وقد عُرفت باسم الكشوفية الكبيرة تميزاً عما فرض على الموظفين من ضرائب كانت تدفع لمصلحة الباشا العثماني وعرفت بـ «الكشوفية الصغيرة»^{١٠٦}.

وقد ورد بوثائق الدراسة ضريبة كشوفية على حاكم جدة كأحد عناصر باقي الخزينة المرسلة عن السنوات ١١٥٢، ١١٥٤، ١١٥٥ الخراجية، وذلك بما في ذمته أو بالدفتر أو بموجب تحويل عليه محدداً قيمته النقدية، والتي وردت بوثائق الدراسة ثابتة ولم تتغير بمبلغ (٣٠,٣٨٠) أكياس و (٥٥) نصف فضة.

وكما ورد في النص التالي:

«ما هو بدفتر (بذمة)^{١٠٧} (بموجب تحويل)^{١٠٨} على حاكم جدة عن كشوفية كبير عن واجب السنة المذكورة... أكياس و... نصفاً فضة»^{١٠٩}.

وتبيّن وثائق الدراسة أن ضريبة الكشوفية الكبيرة قد ورد ذكرها خلال السنوات الأولى من النصف الأول من ق ١٢ هـ ولم ترد في الفترة من سنة ١١٧٦ إلى ١١٧٩ كأحد عناصر الخزينة ويمكن تعليل ذلك نتيجة سيطرة الأمراء المماليك على أهم المناصب في الجهاز الإداري في مصر وبالتالي إمتناعهم عن سداد ضريبة الكشوفية الكبيرة للخزينة السلطانية.

ما في ذمم الأمراء المماليك

قد ورد في إحدى سنوات الإرسالية عن سنة ١١٥٥ الخراجية^{١١٠} وكأحد عناصر باقي الخزينة ما هو في ذمم بعض الأمراء المماليك من مبالغ نقدية منها ما جاء في ذمة أمير حاج سابق وهو عثمان بك تابع ذو الفقار بلغيا^{١١١} بمبلغ قدر بـ (٣٢٩) كيس وكسور (٣٥٣، ٢٤) نصف فضة عن مال قرى كل من إمارة الحاج والطرانة^{١١٢} ومال دين ديوان^{١١٣}، وأيضاً ما ورد في ذمم بعض الأمراء الحكام والكافل سابقين لبعض الولايات وهي جرجا، والبحيرة، والشرقية، والفيوم، وكتخدا عزبان وأتباع أمير الحاج عثمان بك والتي قدرت مبالغهم جمیعاً بمبلغ (١٤٢) كيس وكسور (٥٤١، ١٨) نصف فضة.

١٠٦. محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، ص ٤٧؛ ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٣٢٥.

١٠٧. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨، ج ١٥٦.

١٠٨. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٨-٣٠٧، ت ١٨، ج ١٥٧.

١٠٩. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥، ربيع ثان١١٥٤.

١١٠. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨، ج ١٥٧.

١١١. عثمان بك: من أشهر الأمراء المماليك الفقارية وطلع أمير للحجاج سنوات متعددة وكان يحسن التصرف مع الحجاج وقد أحرز كل النفوذ والسلطة بين إمراء المماليك. انظر: الجرجي، عجائب الآثار ١-٢ ص ٢٢٢؛ الرشيدى، حسن الصفا والإيمان، ص ٢١٦.

١١٢. قرى إمارة الحاج والطرانة: قرى إمارة الحاج هي مجموعة القرى التي تم تحويلها لأمراء الحاج كتمويل لهم على أن يتم تسديدهم خراجها للخزينة المصرية وقرى الطرانة هي مقاطعة إحدى قرى مركز كوم حمادة محافظة البحيرة - وردت بالوثيقة الترانة - كانت تعطى كالالتزام دائم لأمراء الحاج مقابل أن يدفعوا خراجها للخزينة المصرية. انظر: سمير فهمي، إمارة الحاج، ص ١١١، ١٥٧.

١١٣. دين ديوان: إحدى المصروفات التي يقدمها الباشا العثماني للخزينة السلطانية وهي ما يقوم بسداده من التزامات عن أشخاص آخرين ولم يعودوا قادرين للقيام بها أو أولئك الذين استطاعوا بسبب سيطرتهم على الإدارة فرض تلك الإلتزامات على البasha. ويندو من سياق الوثيقة أنها كانت تقدم من قبل كبار الأمراء المماليك، انظر: ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ١٠١-١٠٦.

التمسكات

هي الإيصالات الواجبة عن وزراء مصر والمرسلة إلى الباب العالي خلال السنوات ١١٥٢، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٩، ١١٧٨ الخاجية باعتبارها جزء من مبلغ باقي الخزينة الإرسالية. وقد جاء في نص الوثيقة اسم الوزير والسنة الواجب عنها التمسك وقيمتها النقدية. ويتبين ذلك من النصوص التالية:

«ما هو عن تمسك حضرة الوزير ... محافظ مصر سابقاً... كيساً وكسوراً... نصف فضة»^{١٠٢}. «ضمن ذلك برموجب تمسك حضرة مولانا الوزير... عن السنتين المذكورتين... كيس و نصفاً فضة ما هو برموجب تمسك سنة... المذكورة... كيس و ... نصف فضة من ذلك وما هو برموجب تمسك سنة... المذكورة... كيس و ... نصفاً فضة من ذلك»^{١٠٣}.

وبالإضافة لتمسكات باشوات مصر فقد ورد تمسك عن أحد باشوات ولية جدة - أحمد باشا - عن ستي ١١٧٨ و ١١٧٩ تلك الولاية التي اعتبرت صنچقية منفصلة تابعة للإدارة العثمانية عهد بإدارتها باشا عثماني وخلال ق ١٨١٤ أصبح باشوات جدة يختارون في الغالب من البكوات المماليك المشهورين في مصر والذين يراد إبعادهم عن مركز السلطة في القاهرة ب усили من منافسيهم من البكوات الآخرين لدى السلطان^{١٠٤}. وكما ورد في النص التالي:

«ضمن ذلك برموجب تمسك... حضرة الوزير السيد أحمد باشا والي جدة... كيساً»^{١٠٥}.

أما عن تمسكات الوزراء الواجبة عن السنوات الخاجية وقيمتها النقدية الواردة في وثائق الدراسة ما يلي:

- تمسك سليمان باشا عن سنة ١١٥٢ قيمته (١٧١) كيس و (٢٣, ٧٧٢) نصف فضة.
- وتمسك كتخدا حسن باشا عن سنة ١١٧٦ قيمته (٣٦٨) كيس و (١, ٨١٥) نصف فضة وعن سنة ١١٧٧ قيمته (٣٧٨) كيس و (٣, ٦٥٢) نصف فضة وعن سنة ١١٧٨ قيمته (٣٦١) كيس و (٣, ٩٢٧) نصف فضة.
- تمسك حمزة باشا عن سنة ١١٧٩ قيمته (٢٥٥) كيس و (١٧, ٤٤٥) نصف فضة.
- تمسك أحمد باشا عن سنة ١١٧٩ قيمته (٨٠) كيس.

الكسوفية الكبيرة

هي ضريبة فرضت على كبار الموظفين في الإدارة العثمانية في مصر منذ ق ١٦ م مقابل تعينهم في مناصبهم وإيراداتهم منها. وكان إيراد هذه الضريبة حتى سنة ١٦٧٠ م مخصص لباشا مصر، إلى أن دخل إبراهيم باشا والي مصر (١٠٨١-١٠٨٤ هـ) تعديلات على النظام الإداري والمالي وتحولت إيرادات المناصب إلى الخزينة السلطانية

١٠٢. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثانٍ ١١٥٤.

١٠٣. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩.

١٠٤. الرشيدى، حسن الصفا والإبتهاج، ص ٣٤.

١٠٥. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣، ت ٦ شعبان ١١٨١.

الجلود والسجاجيد الالازمة لغطية الصناديق^{٩٦}. وقد أفضى الراحلة التركى أوليا جلبي^{٩٧} في وصف هذه الصناديق المصنوعة من خشب الصنوبر والتي أُعدت في ديوان الغوري بالقلعة، لتدفع بها الأكياس النقدية - كل صندوق يحوي ثلاثة أكياس - ثم تسمى ويكتسي الصندوق من الداخل والخارج باللبيود^{٩٨}. وتلف بجلد البقر وتربط بالحبال الإفرنجية ثم تغطى ببسط قرمذية ثم تحمل لتنقل من ديوان القلعة إلى ديوان السראי بواسطة بغال يقودها الانكشارية في موكب ضخم ينزل من القلعة إلى العادلية مكان وجود خيمة سردار الخزينة وتكون الخزينة حيث تعد بواسطة العاديين وبواسطة المقيد وشيخ البلوكات السبعة ثم يتم صف الصناديق في سلسلة تمرر من حلقة موضوعة على كل صندوق ثم يجمع طرف في السلسلة وتغلق بقفل ثم تغطى الصناديق ببسط حمراء وتمكث بالعادلية ثلاثة أيام تحت الحراسة حتى يحين وقت السفر.

٩٩ البُقْج

هي صر القماش التي توضع فيها الملابس والمنسوجات الالازمة والمرسلة للقصر السلطاني من الموردين التجاريين بموجب تمسكات، وتعتبر إحدى عناصر باقي الخزينة الوارد ذكرها في جميع سنوات الإرسالية ما عدا سنتي ١١٧٦ و ١١٧٧ الخراجيتين. وقد ورد في وثائق الدراسة عدد قطع البُقْج والذي يتراوح من (٢٠) إلى (٤١) قطعة مبيناً قيمتها بالأكياس المصرية.

كما ورد في النص التالي:

«ما هو بوجه بموجب تمسكات بارز خان (البازار كانات) ^{١٠٠} عدتها ... قطعة .. كيس وكسور ... نصف فضة»^{١٠١}.

- وقد وردت أعداد البُقْج المرسلة وقيمتها النقدية في سنوات الإرسالية كما يلي:
- سنة ١١٥٢ الخراجية تم إرسال ٤١ قطعة قيمتها (٢٥٥) كيس و (٨٨٧) نصف فضة.
- سنة ١١٥٤ الخراجية تم إرسال ٣١ قطعة قيمتها (٣٣١) كيس و (١٦,٣١٨) نصف فضة.
- سنة ١١٥٥ الخراجية تم إرسال بقج ولم يرد ذكر عددها قيمته (١٨١) كيس و (١٦,٩١٩) نصف فضة.
- سنتي ١١٧٨ و ١١٧٩ الخراجيتين تم إرسال ٢٠ قطعة قيمتها (١٠٠) كيس.

٩٦. قد خصص السلطان سليمان القانوني مبلغ ٥٠,٠٠٠ نصف فضة لنقل الخزنة و ٩,٧٥٧ نصف فضة لشراء جلود و ١٣٤ نصف فضة لشراء سجاجيد و ١١,٤٢٣ نصف فضة للصناديق. لمزيد من التفاصيل، انظر: استيف، «النظام المالي والإداري»، ص ٢٦٠.

٩٧. أوليا جلبي، سياحتناه مصر، ص ٥٢٤-٥٢٢.

٩٨. اللبيود قطع من الصوف الخشن، انظر: جومار، وصف مدينة القاهرة، ص ٢٥٨.

٩٩. بوجة: في التركية العثمانية بوجة قطعة من القماش على شكل صرة توضع فيها الملابس.

انظر: أحمد فؤاد متولي، الألفاظ التركية، ص ٤٧.

١٠٠. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٣-١١٢، ت ٦ شعبان ١١٨١.

١٠١. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٧-٦، ت ٥ ربى ثاني ١١٥٤، رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جاد أول ١١٥٦.

بازركان: كلمة فارسية تعنى المشغل بالمسائل التجارية ومنها بازركان باشى أي كبير الموردين للمنسوجات الالازمة للقصر السلطاني، انظر: ليل عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٤٤١.

ما يعادل الدنانير والفضة بـأنصاف الفضة		معاوضة المبلغ	مبلغ النقدية المرسل		السنة الخارجية
كيس	نصف فضة	بالدنانير والفضة	كيس	نصف فضة	
٢١٢	٢٣,٩٤٥	* الدنانير زر محبوب ٤٨,٣٩٩	٢٤٤	٢٣,٩٤٥	١١٥٢
٣٢	-	الفضة العددية الجديدة ٨,٠٠٠			
١٤١	٢٠,٧٢٤	- الدنانير زر محبوب ٣٢,٢٣٣	١٧١	٢٠,٧٢٤	١١٥٤
٣٠	-	- الفضة الجديدة العددية			
٩٢	٢٢,٨٠٦	- الدنانير زر محبوب ٢٠,١١٦	١٢٢	٢٢,٨٠٦	١١٥٥
٣٠	-	الفضة الجديدة العددية			
٣٢٤	١٩,٥٤٠	- الدنانير زر محبوب ٧٣,٨١٤	٣٨٤	١٩,٦٣١	١١٧٦
٦٠	٩١	- الفضة الجديدة العددية			١١٧٧
٤٤٠	-	- الدنانير زر محبوب ١٠٠,٠٠٠			١١٧٨
١٢٠	٣٢	الفضة الجديدة العددية	١٠٢٠	١,٧٦٩	١١٧٩
٤٦٠	١,٧٣٧	* الريال الحجر الآبي طاقة ٤١,٣٩			

* بحسب الدينار يعادل ١١٠ نصف فضة وأحياناً بزيادة ٩٤ كمـا في سنة ١١٥٤ وبزيادة ٤٦ كمـا في سنة ١١٥٥.

** بحسب الريال الحجر الآبي طاقة ٥,٢٨ نصف فضة.

صناديق نقدية الخزينة

وبعد حساب النقدية المرسلة إلى الباب العالى ورد عدد صناديق الأكياس المصرية لتسليمها إلى سردار الخزينة كما جاء في عبارة «ضمن ... صندوقاً»^{٩٤}، والتي يتراوح عددها خلال سنوات الإرسالية من (١٧) إلى (١٥٩) صندوقاً وأحياناً يرد تحديد أعداد الصناديق الموضوع فيها الأكياس المعاوضة للدنانير الزر محبوب والتي يتراوح عددها من (٢) إلى (٨) صناديق وأعداد صناديق الأكياس المعاوضة للفضة الجديدة والتي يتراوح عددها من (١٥) إلى (٣٠) صندوقاً.

وكما ورد في النص التالي:

«ما هو بمعاوضة... دينار زر محبوب ... كيساً و ... نصف فضة ضمن ... صناديق وما هو فضة جديدة عددية... كيساً و ... ضمن ... صندوقاً»^{٩٥}.

وقد وجه السلطان سليمان القانوني سنة ٩٣١ هـ/١٥٢٥ نظره إلى جميع التفصيات الخاصة بسفر الخزينة حتى أنه حدد المبالغ التي ينبغي أن تتحملها الخزينة لمصروفات النقل وشراء الصناديق والحقائب وكذلك شراء

٩٤. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثانى ١١٥٤، سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٩٥. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٥٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

عناصر المبلغ الباقى من الخزينة

يتضح من وثائق الدراسة أن المبلغ المتبقى من إجمالي الخزينة الإرسالية والمرسل إلى الباب العالى كان مكوناً من مجموعة عناصر وهي نقدية من الأكياس المصرية، قطع من البقع، تمسك، وكشوفية كبيرة مقدراً المبلغ النقدي لكل عنصر منها بالإضافة إلى المبالغ التي قد توجد في ذمم بعض الأمراء من موظفي الدولة السابقين. ويتبين ذلك من النص التالي:

«ليكون جملة الإرسالية للأبواب الشرفية الخنكارية صحبة سردار الخزينة المذكورة من الأكياس... نقداً وبوجة... ما هو نقدية... وما هو بوجة... (وما هو عن تمسك... حضرة الوزير)^{٩٠} وما هو بموجب... كشوفية كبيرة... (وما هو بذمة...)^{٩١} باقى الإرسالية المذكورة»^{٩٢}.

وتناول دراسة كل عنصر مبلغ باقى الإرسالية

النقدية

قد ورد مبلغ النقدية مقدراً بالأكياس المصرية وكسور أنصاف الفضة مع بيان ما يعاوضه من الدنانير الزر محبوب والفضة الجديدة والريال الحجر الآبى طاقة وما يعادل كل منهم بأنصاف الفضة مبينا حساب قطعة الدينار والريال من أنصاف الفضة.

ويتبين ذلك من النص التالي:

«ما هو نقدية... كيساً و... نصف فضة بمعاوضة... ذهباً زر محبوب يعدلها... كيساً مصرية بحساب المحبوب... وفضة عدبية جديدة... كيس و... نصف فضة... و... ريالاً بطاقة يعدلها... كيس و... نصف فضة بحساب ريال... نصف فضة»^{٩٣}.

وفيما يلى جدول يبين المبلغ النقدي من الأكياس المصرية وما يعاوضه من عملات ذهبية وفضية وما يعادلها من أنصاف الفضة.

٩٠. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربیع ثانی ١١٥٤، وسجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩، ت ٣ ربیع ١١٧٩.

٩١. سجل ٢، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

٩٢. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

٩٣. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

إضافة مبالغ لنقدية المبلغ الباقي

ورد في بعض سنوات الإرسالية ١١٥٢، ١١٥٤، ١١٥٥ إضافة نقدية إلى المبلغ الباقي من جملة الإرسالية وهو ما تبقى من مصرف جوليان والذي قدر بـ١٤,٧٩٤ (٤) أكياس مصرية وكسور نصف فضة، وتبين وثائق الدراسة أنه خلال السنوات الأولى من ق ١٢ هـ كان ما يتبقى من مصاريف فرقة جوليان العسكرية يرسل إلى السلطان العثماني مضافاً إلى المبلغ الباقي من الخزينة إلا أنه بمرور السنوات أصبح عنصراً من عناصر الخزينة كما وجدنا في عناصر إرساليتي ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨.

وفيما يلي جدول يبين المبلغ الباقي من الخزينة والمرسل إلى الباب العالي وما قد أضيف إليه من بقية مصرف جوليان في السنوات ١١٥٢، ١١٥٤، ١١٥٥.

كيس	نصف فضة	السنة الخراجية
٩٧٠	١٤,١٨٠	١١٥٢
+	+	+
٤	١٤,٧٩٤	بقية مصرف جوليان
٩٧٥	٣,٩٧٤	الإجمالي
٥٠٢	٢,٦٢٨	١١٥٤
+	+	+
٤	١٤,٧٩٢	بقية مصرف جوليان
٥٠٦	١٧,٤٢٠	الإجمالي
٧٧٥	٢٣,٢٠٥	١١٥٥
+	+	+
٤	١٤,٧٩٤	بقية مصرف جوليان
٧٨٠	١٢,٩٩٩	الإجمالي
٤١٨	١٨,٥٩٣	١١٧٦
٧١٢	٦,٥١٥	١١٧٧
٩٧٨	٣,٩١٣	١١٧٨
٩٣٨	١٩,٢٢٨	١١٧٩

المبلغ النقدي		المصروفات التي أنفقت لمدة عام واحد
كيس	نصف فضة	
سنة ١١٧٧ الخراجية		
١	١٥,٠٠٠	- إنعام باسم شريف محمد بر موجب خط شريف
١٤	١٧,٢٩٣	- ثمن حنطة وارز وأجرة شتران ونولون صالح باشا والي جده
٤	١٢,٠٠٠	- ثمن حنطة جداولية
٢	٦,٤٢٥	- مهمات تعمير حلزوني سوافي در مصر القديمة
سنة ١١٧٨ الخراجية		
١٢١	٥,٠٠٠	- مهمات تعمير سد أبو قير بموجب خط همایون
١٠٢	٢١,٣٨٩	- دين المرحوم أحمد باشا
٣٠	-	- دية عريان حرب مقتولين برموجب ببورلدي حسين باشا
سنة ١١٧٩ الخراجية		
٤٧	٢١,١٦٠	- بهای ذخیرة و مهمات براي أحمد باشا والي جده
٢٨	١٢,٥٠٠	- مهمات تعمير جامع وبعض محلات في السرايا العامرة
٥٦	٢,٠٣٩	- مهمات تعمير قنطرة ويش بالغربية

الباقي من مبلغ الخزينة

بعد أن ورد في الوثائق تحديد إجمالي كل من مبلغ جملة الإرسالية ومبلغ المصارييف المستقطعة منها جاء تحديد المبلغ الباقي من الخزينة المقرر إرساله إلى السلطان العثماني بصحبة سردار الخزينة كما ورد في النص التالي : «وصبح الباقي بعد المصارييف المذكورة وقدرة... كيساً وزيادة (وكسور) ^{٨٧} نصفاً فضة»^{٨٨}.

وعند إرسال خزيتتين معاً عن سنتين خراجيتين يحدد المبلغ الباقي من مال خزينة كل سنة على حدة ثم يبين المبلغ الإجمالي لهما وكما ورد في النص التالي :

«صار الباقي بعد ذلك من مال خزينة سنة (١١٧٦) المذكورة... كيساً و ... نصف فضة... وصار الباقي بعد ذلك من مال خزينة سنة (١١٧٧) المذكورة ... كيساً وكسور ... نصفاً فضة مضاف ذلك لباقي مال خزينة سنة (١١٧٦) المذكورة المعين أعلاه يصير جملة الإرسالية عن باقي مال خزينة (١١٧٦) وبباقي مال خزينة (١١٧٧) المذكوريتين... كيساً و ... أنصاف فضة»^{٨٩}.

.٨٧. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

.٨٨. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٧-٦، ت ٥ ربيع ثاني ١١٥٤.

.٨٩. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٥٠-٤٩، ت ٣ رجب ١١٧٩.

المبلغ النقدي		المصروفات التي أنفقت لمدة عام واحد
كيس	نصف فضة	
١	٧,٠٠٠	- مهمات تعمير غليون ميري المعروفة بغزاله در بندر إسكندرية
٨	-	- مهمات تعمير وترميم دار سفينة در بندر إسكندرية
٢	١٣,٦٧٤	- مهمات تعمير محلات ميري دار اندرؤن قلعة ومجروي سوافي قلعة مستحفظان
١٣٠	-	- وديعة بالروزنامة در تحت بهاي قطع سفائن براي وقف خاسكية جديد وقديم
		سنة ١١٥٤ الخارجية
٩	١٧,٧٠٠	- ثمن بهاي خلعة اغا مباشر وسردارات سفرليات
٢	١٨,٩٠٠	- ماهو في مصرف سفينة برشيد در بندر رشيد
٥٨	١٨,٣٠٠	- تعمير سد إسكندرية دفعة أولى
٣	٢٣,٧٠٠	- تعمير باب عزبان در قلعة مصر
٢٣	٧,٤٠٠	- مهمات تعمير سرايا مع ديوان قايتباي
٣٠	١١,٦٥٣	- تعمير مجره در قائم سبع كمرات
١	١٨,٤٩٥	- ماهو في تعمير قنطرة بركة الازبكية
١١٣	١٢,٣٥١	- تعمير جسر شرقي در ولاية فيوم أولى وثاني
١٢٠	-	- وديعة بالروزنامة تحت مهمات تعمير سد إسكندرية دفعة ثاني تحت الحساب
		سنة ١١٥٥ الخارجية
٦	-	- نولون غلال حرمبن دار سفائن ملاكي أبو الفرج والجزايرلي
١٢٩	١١,١١٥	- مهمات وثمن ذخيرة عساكر سفرليات
٥٠٠	-	- مهمات تعمير وترميم سفينة محمودي الميري
-	٦,٠٠٠	- أجرة كشف سد إسكندرية
-	٢٥٠	- تعمير أودعكامين ودلاه قلعة مصر
-	١٤,٩٠٠	- تعمير قنطر الماء در قلعة المنصورة
-	٦,٥٠٠	- تعمير أبواب باب محروق
-	٩,٦٠٣	- تعمير باب وصول الناصرية
-	١٠,٠٠٠	- تعمير مجراه المياه بعرب اليسار
٨٧	٩,٠٠٠	مهمات جسر غربي در ولاية الفيوم
		سنة ١١٧٦ الخارجية
١٤٥	-	- بهاي سفيتلين نقل غلال الحرمبن
١	١,٥٠٠	- نولون أحمال الحرمبن
٦٤	-	- مهمات تعمير عين مكة المكرمة
١	٩,٨٦٥	- ماهو في تعمير أود قلعة عجرود
١	١٨,٠٧٥	- مهمات تعمير مراكز الحسينية
-	٥,٢٠٠	- أجرة كشف جرف عزق

مصاروفات لمدة عام واحد

وهي تلك المصاروفات التي ورد ذكرها في إرسالية واحدة فقط، ولم يتم تكرارها منها ما خصص لإنعامات بعض الأشراف والأهالي الحرمين ولشراء سفن^{٨٠} نقل الغلال، ولأحمال الحرمين، ولركوب أمير مكة، ولشراء حنطة وأرز وذخيرة لوالى جدة، وكذلك ما خصص في تعمير قلعة المدينة المنورة^{٨١}، وعين مكة، وتعمير سدود بالإسكندرية وأبو قير، وتعمير أود كل من قلعة عجورود وعكامين ودلاه^{٨٢} قلعة مصر. وكذلك تعمير محلات وحلزون بسوقى ومجرى المياه بمصر القديمة ويعرب اليسار^{٨٣}، وتعمير جوامع و محلات في السرايا العامره وجسور بولاية الفيوم وقنطر بالغربية، وفي تعمير أبواب عزيان^{٨٤} ومحروق^{٨٥} والناصرية. هذا بجانب ما خصص من مبالغ لدفع ديون بعض الباشوات وكذلك دفع دية لعربان حرب، وما خصص من وداع بالروزنامة لشراء سفن لوقف الخاسكية جديدة وقديمة^{٨٦}، أو لتبقى تحت حساب تعمير سدود.

ويتضح ذلك من خلال جدول موضحا المصاروفات التي وردت في كل سنة من السنوات الخارجية للخزينة ولم يتم تكرارها في سنة أخرى.

المبلغ النقدي		المصاروفات التي أنفقت لمدة عام واحد
كيس	نصف فضة	سنة ١١٥٢ الخارجية
٨٥	-	-سفينة أحمدي برسم نقل غلال الحرمين
٤	-	-أجرة سفينة ملاكي برای رکوب عبد الله اغا أمير مكة
٦٩	٢٣,٦١٤	-مهمات تعمير وترميم قلعة المدينة المنورة
٢٣	٣,٧٧٠	-إعلام قاضي عسکر وباقجه قاضي عسکر أفندي

٨٠. شراء سفن: قد أخذت البحرية المصرية تفقد الكثير من نشاطها وقوتها في النصف الثاني من ق ١٨ لضعف الدولة العثمانية من جهة ولاشتغال الولاة في الأضطرابات والأحداث الداخلية التي أوجتها طوائف الجنود من جهة أخرى أدى ذلك إلى إهمال الصناعة فعز وجود العمال المتخصصون في صناعة السفن حتى أن السلطان كان يرسل من عنده السفائن تارة لنقل مال خراج مصر إلى الاستانة وتارة لحراسة المراكب التجارية التي تنقل إليها البضائع والحاصلات، انظر: سعاد ماهر، البحرية في مصر الإسلامية، ص ١٤١-١٤٢.

٨١. قلعة المدينة المنورة: هي قلعة الينبوع، وقد انشئت لحماية ولراحة الحجاج وكانت مصر هي المختصة بتزويد هذه القلعة بالجندي من فرق المترفة، انظر: الشيدي، حسن الصفا والإتهاج، ص ٤٤.

٨٢. عكامين: أشخاص وظيفهم وضع الأهمال وقيادتها والمحافظة عليها وإنزاحها، والدلاه جنود الكشافة يجندون محلياً وتدفع رواتبهم من الإيرادات المحلية، انظر: سمير فهمي، إمارة الحج، ص ١١٤.

٨٣. عرب اليسار: هي المنطقة إلى الجنوب الشرقي للقلعة وكان بها سوادي تأخذ منها الماء، انظر: عبد الغني، أوضاع الإشارات، ص ١٢٤.

٨٤. باب عزب: أحد أبواب قلعة القاهرة وكان يعرف قديماً بباب الإصطبل أو باب السلسلة أو بباب الميدان ثم عرف بباب العزب نسبة إلى أوجاق طائفة عزيان ولا يزال موجوداً غير مستعمل بجوار باب القلعة العمومي وقد أشار اندرية ريمون إلى أن باب تعني معسکر فرقه. انظر: أندرية ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعي، ص ١٥٨.

٨٥. باب المحروق: أحد أبواب القاهرة في سورها الشرقي انشأه السلطان صلاح الدين الأيوبي ٥٦٩هـ/١١٧٤ و كان يعرف بباب القراطين، انظر: الجبرتي، مظهر التقديس، ص ٢٤٣؛ جومار، وصف مدينة القاهرة، ص ١٦٥.

٨٦. وقف الخاسكية: لقد وجد بالعصر العثماني ما كان يعرف بوقف الخاسكية والخاسكية القديمة ووقف الخاسكية المستجدة. وكان لكل وقف من هذه الأوقاف صرته الخاصة يتسلّمها أمير الحج كل عام، والقديم يبدو أنه يرجع إلى العصر المملوكي ثم أُقر في العصر العثماني. أما عن وقف الخاسكية المستجدة فقد استحدثت في العصر العثماني ويرجع تأسيسها إلى سنة ١٠٨٩هـ/١٦٧٨. انظر: سمير فهمي، إمارة الحج، ص ٣٥٣-٣٥٦.

١١٧٩		١١٧٨		١١٧٧		١١٧٦		١١٥٥		١١٥٤		١١٥٢	
م	الصروفات غير الدائمة	كيس	نصف فضة	كيس	نصف فضة	كيس	نصف فضة	كيس	نصف فضة	كيس	نصف فضة	كيس	نصف فضة
١	نولون جرارة أهالي السرمين وعران	٢٢,٤٨١	جرب	٢٨	كيس	نصف فضة	كيس						
٢	تنزيل قرية البيضاء والمعكيرية بالبحيرة	٢٣,٩٥٠	١٦٩	١٨,٥٢٥	١٣٧	٢٤,٢٧٥	١	١٥,٠٠٠	١٠,٤٤١	١٠,٤٤٠	١	١٥,٠٠٠	١١٧٩
٣	أجرة أعمال زيت الحرمين	-	٨,١٥٠	-	٨,١٥٠	٢	١٠,٤٧١	١٠,٤٤١	٢	١٨,٥٢٥	١٣٧	٢٤,٢٧٥	١
٤	تنزيل كشوفة حاكم جده	٥	٣٨٥	٣	٣٨٥,٥	٣	٣٨٥,٥	٣	٣٨٥	٣	٣٨٥,٥	٣	٣٨٥,٥
٥	تعمير سفائن بطار سويس	٩,٧٢٠	٥	٢٠,٥٥	٥	٢٠,٥٥	٤	٢٠,٩٤٢	٤	١٠,٤٧١	٢	١٠,٤٤٠	٢
٦	تعمير قلعة عجرود	٣	٢٠,٥٥	-	٢٠,٥٥	١	١٥,٨٥٢	١١,٨٨٢	١	١٨,٥٢٥	١٣٧	٢٤,٢٧٥	١
٧	تعمير قلعة نخل	٣	٢٢,١٥	٣	٢٢,١٥	٧	٢٤,٦٩٥	٢٤,٦٩٥	٧	٢٢,٠١٥	٣	٢٢,٠٠٠	٣
٨	زيادة أسعار حظة جوليان	٧	٩,٠٠٠	-	٩,٠٠٠	١	١٢٥	١٢٥	١	١٨,٨٦	١	١٨,٨٦	١
٩	مهماه بيرق محفل شريف	٨	٨,٤٦٥	٨	٨,٤٦٥	١	٦,٧٤٧,٦	٦,٧٤٧,٦	١	٦,١٠٠	٦	٦,١٠٠	٦
١٠	تعمير ترعة در إسكندرية	٥٠	٣,٠٥٠	٨	٣,٠٥٠	٩٥	٢١,٤٢٠	٢١,٤٢٠	٩٥	٢١,٧٢	-	-	-
١١	تعمير عماره سد إسكندرية	٧	٥,١١٢	٧	٥,١١٢	٣	١٣,٢٢٠	١٣,٢٢٠	٣	١٢,٥٢٠	١	١٨,٨٦	١
١٢	تعمير ممر المدحراه مصر القديم	-	١٥,٥٠٠	-	١٥,٥٠٠	-	٢٢,٥٢٠	٢٢,٥٢٠	-	٢٢,٥٢٠	-	٢٢,٥٢٠	-
١٣	تعمير ساقية مصبنع بالرميلية	-	٤٠٠	-	٤٠٠	-	١٢٥	١٢٥	١	١٢٥	١	١٢٥	١
١٤	ثمن فتيل مصرى	-	٤٠٠	-	٤٠٠	-	١٨,٨٦	١٨,٨٦	-	١٨,٨٦	-	١٨,٨٦	-
١٥	ثمن معناد أمير الحاج	-	-	-	-	-	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤
١٦	تعرض كشوفة ونذر حضره ضرب حاناه	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

وكذلك انخفاض ما خصص لتنزيل قرية البيضاء والعكريشة بولاية البحيرة^{٧٨} من (٤) أكياس إلى كيسين وأيضاً انخفض المبلغ المخصص لزيادة أسعار حنطة جوليان في السنوات ١١٧٦، ١١٧٨، ١١٥٢ من (٧) أكياس إلى (٤) أكياس، وكذلك ما خصص لتعمير ترعة الإسكندرية الوارد في ستيني ١١٥٤، ١١٥٥ من (٥٠) كيساً إلى (٨) أكياس. ومن المصروفات التي ظل مبلغها ثابتاً: ما خصص لكل من أجراة أحمال زيت الحرمين ولتنزيل كشوفية حاكم جده خلال السنوات من ١١٧٦ إلى ١١٧٨ وكذلك ما خصص لمعتاد أمير الحاج ستيني ١١٧٦ و ١١٧٧، وما خصص لتعويض كشوفية وزير ضرب خاناه^{٧٩} في ستيني ١١٧٨، ١١٧٩.

وفيما يلي جدول يبين المصروفات غير الدائمة والمبلغ المخصص لكل منها.

٧٨. تنزيل قرية البيضاء والعكريشة: تنزيل ترد في حسابات الروزنامة بمعنى تخفيض الضرائب وهي تلك الضرائب الخاصة بقرية البيضاء من ضواحي الإسكندرية. والعكريشة من توابع ناحية الكرييون بالبحيرة ووردت في تاريخ سنة ١٢٢٨هـ باسم العكريش وفي تاريخ سنة ١٢٦٠ باسمها الحالي، انظر: ليل عبد اللطيف، الإدارة في مصر ص ٤٤٢؛ محمد رمزي، القاموس المغرافي، ص ٣١٨، ٤٢٣.

٧٩. كشوفية وزير: ضريبة سنوية يدفعها أرباب المناصب في مصر للخزينة نظير تعينهم في مناصبهم وإيراداتهم منها: انظر: ليل عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٤٥٤.

ومن خلال تتبعنا للمبالغ المخصصة لهذه المصاروفات الدائمة نجد أن العديد من تلك المبالغ ظل ثابتاً خلال سنوات الإرسالية مثل ما خصص لعساكر جمليان مكة وجدة، وللكلار السلطاني، ومرتبات در بندر سويس وإنعام كل من شيخ الحرمين النبوي وأمير بنين. ومنها ما زاد مبلغه من عام لآخر نتيجة لزيادة الأسعار كالمصاروفات التي خصصت للكسوة الشريفة والتي كانت تعد في مصر وتصنع في أبيه أشكالها فزاد المبلغ المخصص لها من (٤٠) أكياس سنة ١١٥٢ إلى (٩٠) أكياس سنة ١١٧٨. وأيضاً زادت مساعدات أمير الحاج من (٥٠) كيساً إلى (٤٠٠) كيس هذا بالإضافة إلى الزيادة التي خصصت لأجرة نقل غالال الحرمين، ولشراء الشمع السكندري.

هذه المصاروفات وما طرأ على بعضها من زيادة سنوية تُعطى لنا دلالة على سخاء العطاءات التي كانت تمنحها الدولة العثمانية للحرمين وعدم التقصير نحو الأماكن المقدسة. ويوضح ذلك من خلال مقارنة بين مخصصات الكلار السلطاني وثبات مقدارها خلال الأعوام من ١١٥٢ إلى ١١٧٨ في حين نجد تزايد ما خصص لمصاروفات الحرمين بشكل ملحوظ ومستمر يواكب زيادة الأسعار والاستهلاك.

وأخيراً نرصد ملاحظاتنا فيما خصص من إنفاقات لتعمير قلعة موبلح لخدمة الحجاج والتي اختلفت نقديتها من عام لآخر وإن كان أعلىها سنة ١١٥٢ (٢٨) كيساً ثم تباين المبلغ بين (١٣) و (٧) أكياس تبعاً لاحتياج القلعة من مهام وتعمير.

المصاروفات غير الدائمة

هي تلك المصاروفات الواردة بوثائق الدراسة بصورة غير دائمة خلال سنوات الإرسالية منها ما ورد في أكثر من ثلاثة سنوات ومنها ما ورد في ستين فقط وقد تباين المبلغ المخصص لها زيادة ونقصاناً من إرسالية لأخرى ويوضح ذلك فيما يلي:

من المصاروفات التي زاد المبلغ المخصص لها: ما صرف في تعمير سفائن در بندر سويس الواردة في السنوات ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٥ والتي زاد مبلغها من (٩٠) إلى (٥٠) كيساً وكذلك زيادة ما خصص لتعمير قلعتي عجرود ونخل^{٧٦} في السنوات ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٧٦ من (٣) إلى (٩٠) إلى (١٢) كيساً.

ومن المصاروفات التي انخفض المبلغ المخصص لها: ما صرف في جراعة سفن لأهالي الحرمين وعربان حرب^{٧٧} خلال السنوات ١١٥٢ ومن سنة ١١٧٦ إلى ١١٧٩ والتي نقص مبلغها من (٢٨) كيساً إلى كيس واحد بعدها كانت زيادته في بعض السنوات السابقة تصل إلى (١٦٩) كيساً.

٧٥. قلعة عجرود: في الطريق بين السويس والقاهرة. وقد أصلاح بناؤها سليم الأول وأعيد تجديدها عام ١٠٠٥ هـ. وكانت الخزينة المصرية في العصر العثماني تتکفل بتغطية مصاروفات رجال الحرس لتلك القلعة. انظر الرشيدى، حسن الصفا والإبهاج، ص ٢١.

٧٦. قلعة نخل: وهي قلعة حصينة مربعة الشكل مبنية بالحجر النحت ذات أبراج أنشأها السلطان الغوري وقد اعنى السلاطين العثمانيون ونوابهم بذلك القلعة ونخل محطة هامة من محطات الحجاج المصري. انظر: سميرة فهمي علي عمر، إمارة الحج، ص ١١٤.

٧٧. عربان حرب: قبيلة عربية كبيرة تتفرع إلى عدة بطون وديرية هذه القبيلة يقطنون في المنطقة الممتدة من الحمرة شملاً وشرقاً وغرباً إلى عسفان محطة قرية من مكة. انظر: الدمرداشى، كتاب الدرة المصادنة، ص ٢٥٩.

م	المصروفات الدائمة	١١٥٢	١١٥٣	١١٧٦	١١٧٧	١١٧٨
	نصف فضة	كيس	نصف فضة	كيس	نصف فضة	كيس
١	عساكر جماليان محافظتين مكة وجده	١٦,٥٢١	٢٢	١٦,٥٢١	٢٢	١٦,٥٢١
٢	الكلار العاورة عن ثمن أرز وسكر وعدس	٦٥	٦٦	٦٥	٦٦	٦٥
٣	ساليات قبردان بندر سويس	-	١٦	-	١٦	-
٤	إنعام شيخ الحرم النبوي	-	٨	-	٨	-
٥	إنعام شريف عبد المعين أمير بنجع	٥,٠٠٠	٧	٥,٠٠٠	٧	٥,٠٠٠
٦	مساعدةكسوة شريفة مع زيادة أسعار	٣٤,٤٩٠	٦	٥,٩٥٠	٧	٢٠,٠٠٠
٧	مساعدة أمير الحرم	١٦٠	-	١٥٠	-	٥٠
٨	زيادة أجرا شتران غلال الحرم من	٣١	٥٥٣	٩٣٤	٩٣٤	٩٣٤
٩	زيادة شمع سككدرى إلى الحرم من	١٠,٦٢٣	٢	١٠,٩٦١	٢	١٠,٩٦١
١٠	بعاىي اسبرتى يضاف مع مصاريف	٥,٣٥٠	٢٨	٥,٣٥٠	-	٨,٦٢٠
١١	مهبات تعمير ومصاريف قلعة مولىح	٥,٤٤٥	٧	٥,٤٤٥	٧	١١,٨٧٦
١٢	في تنظيف سواعق ميري در مصر قديمة	٤,٠٠٠	-	٤,٠٠٠	-	٤,٠٠٠

المصروفات الدائمة

وهي عبارة عن المصروفات التي كانت تتفق في أوجه متعددة مثل المرتبات التي كانت تصرف لعساكر جمليان محافظين مكة والمدينة، وساليانات قابودان بندر السويس^{٦٩} وكذلك في الإنعامات كالتي كانت تمنح لشيخ الحرم النبوى وأمير ينبع، وكذلك التي كانت تتفق أيضاً في المساعدات كالتي خصصت للكسوة الشريفة، ولأمير الحاج^{٧٠}، وكذلك لشراء شمع سكندرى للحرمين، ولأجرة نقل غلال الحرمين هذا بالإضافة إلى ما خصص للكلار السلطانى عن ثمن سكر وأرز وعدس^{٧١}. وكذلك لشراء مواد بياض «اسبوتي»^{٧٢} للسفن وما كان يخصص لعمير قلعة موبلح^(٧٣) لراحة الحجاج، وفي تنظيف السوقى المبىي^{٧٤} بمصر القديمة لجريان الماء ووصولها إلى القلعة.

وفىما يلى جدول يوضح المصروفات الدائمة في سنوات الإرسالية ومبلغ كل منها.

٦٩. ساليانات قابودان بندر السويس: المرتبات السنوية التي كانت تصرف من الخزينة إلى قبودان ميناء السويس المسؤول على حماية شاطئ البحر الأحمر والذي كان عليه تقديم ماتي سفينة لحمل الغلال المسافرة بين السويس وموانئ الحجاز، وكان يحصل على مبالغ إضافية من الخزينة هذا الغرض بجانب ما يحصل عليه من مرتب سنوي من خزينة مصر ومرتبات عينية وعليق. انظر: الدمرداشى، كتاب الدرة المصانة، ص ٤٧.

٧٠. مساعدة أمير الحاج: مبلغ بمثابة إعانة تعطى لأمير الحاج في إزدياد بسبب ارتفاع الأسعار الذي كان يطرد عاماً بعد عام. انظر: الرشيدى، حسن الصفا والإبهاج، ص ٢٣.

٧١. الكلار السلطانى: تلك الإمدادات السنوية التي كانت ترسلها مصر إلى السلطة العثمانية، وتسمى مون ومواد من الخزينة الإرسالية إلى المطابخ العامة والكلار السلطانى باسطنبول، والتي كانت من اختصاص موظف يسمى «وكليل الخرج السلطانى» مرسى من اسطنبول وفي ق ١٨١ م تولى هذه الوظيفة الدفتردار ويقوم بتجميع الأرز والعدس والسكر وغيرها كضرائب على الأراضي الزراعية من المتعين أو يقوم بشرائها بتمويل من الخزينة المصرية أو من ميزانية الإرسالية ومن أهم المنتجات المرسلة للسلطان من مصر الأرز والعدس والسكر وغيرها مثل الأشربة والقهوة والصفور. فقد كان يتم جمع ١٥٠,٠٠٠ أرجب أرز و٢٠٠٠,٠٠٠ قفص سكر و٢٠٠٠,٠٠٠ أرجب عدس.

٧٢. لمزيد من التفاصيل عن الإمدادات المرسلة إلى الكلار السلطانى انظر دانيال كريسيلىوس وحزنة عبد العزيز، «شحنة غلال مصرية»، ص ١١-٢٥.

٧٣. اسبوتي: لعلها تكون من الكلمة «سباتي» الإيطالية لون ألوان ورق اللعب وهو ما يسمى بالإنكليزية «Spade» وبالفرنسية «pique»، انظر: انسيس فرحة، معجم الألفاظ العامية، ص ٧٩.

٧٤. قلعة موبلح: تقع على شاطئ البحر الأحمر إلى الجنوب من الموبلح وهي قلعة حصينة أنشأها السلطان سليم يحرسها بعض الجنود الانكشارية لحراسة طريق الحاج وكانت الخزينة المصرية في العصر العثمانى تتکفل بتغطية مصروفات رجال الحرس لتلك القلعة. كما كانت تخصص لها مبالغ من الخزينة الإرسالية لشراء مئون وامدادات، انظر: الرشيدى، حسن الصفا والإبهاج، ص ٤٢.

٧٥. السوقى المبىي بمصر القديمة: وهي السوقى السلطانية التي كانت تخدم الحكام ورجال الدولة وهي سواقى حكومية ذات ملكية عامة ليست ملكاً لحاكم معين أو ورثة وكان يخصص لها من الأموال السلطانية سنوياً لمزيد من التفاصيل، انظر: أوليا چلي، سياحتناه مصر، ص ٤٠١-٤٠٢.

جيهان أحمد عمران، «وثيقة كشف على السوقى والمجرى السلطانى»، ص ١.

وأحياناً يكون ما يتم إنفاقه بأمر من البasha العثماني من أجل تسديد عجز في الأبواب المقررة للخزينة الميري أو لمواجهة طلب في اتفاقات ملحة وغير متوقعة والتي يقرر البasha أنها تقع على عاتق السلطان العثماني، وكما ورد في ما خصص لدية عربان حرب «بموجب بولدي حسين باشا».^{٦٧}

كما أشار كل من حسين أفندي واستيف أن استقطاع هذه المصاروفات من الخزينة لم يكن قاصراً على سلطة السلطان أو البasha العثماني بل كان أيضاً للبكرات المماليك وشيخ البلد دوراً في ق ١٨١٥ وذلك من خلال وضع أيديهم على الأموال المقررة للخزينة السلطانية متذرعين بأعذار مختلفة، وكذلك بقوة سلطتهم في استصدار فرمانات من السلطان العثماني للإنفاق على مصاروفات لمنفعتهم الخاصة، وتحميل الخزينة الإرسالية العديد من الإنفاقات التي كانت تخص من المال الميري. ويوضح ذلك من خلال ما رصده لنا الوثائق عن تلك المصاروفات المتعددة التي خصصت للسدود والجسور والقنطر و كذلك في شراء السفن والخلع والذخيرة وإيجار السفن المطلوبة لنقل الغلال المرسلة إلى الحرمين وغيرها من أوجه المصاروفات التي اختلفت من إرسالية لأخرى.

وفيما يلي جدول يوضح جملة مبلغ المصاروفات الواردة في كل سنة من السنوات الخارجية المستقطعة من إجمالي مبلغ الخزينة.

إجمالي مبلغ المصاروفات		السنة الخارجية
كيس	نصف فضة	
٥٩٨	٤,٨٧٥	١١٥٢
٧٦٦	١٦,٤٢٧	١١٥٤
٦٣٩	٨,٧٤٣	١١٥٥
١٣٨٣	١٤,٩٩٧	١١٧٦
١٠١٩	٢٢,٣٣٧	١١٧٧
٨٧٣	٢٤,٦١٥	١١٧٨
١٦٨	١٣,١٩٩	١١٧٩

أوجه المصاروفات المتنوعة والتكلفة المخصصة لكل منها

من خلال أوجه المصاروفات المتنوعة والتي تم استقطاعها من إجمالي مبلغ الخزينة عن السنوات الخارجية الواردة بوثائق الدراسة نجد أنها تنقسم إلى مصاروفات دائمة في جميع السنوات - عدا سنة ١١٧٩^{٦٨} - وأخرى غير دائمة وثالثها مصاروفات وردت في عام واحد فقط وتناول كل من هذه المصاروفات على حده.

٦٧. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤-١١٥، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٦٨. إن المصارييف الواردة في إرسالية سنة ١١٧٩ الخارجية لم يزد عددها عن خمسة عناصر فقط.

ومما سبق يتضح أن هذا النوع من الضرائب الجديدة والمفروضة على مصادر الدخل لإكمال العجز في الخزينة الإرسالية قد أصبح بمرور السنوات خلال ق ١٢٦هـ / ١٨١م جزءاً أساسياً من المال السلطاني مما انعكس سلباً على الفلاح المصري والملتزمين وأثقل كاهلهم بالأعباء المالية وذلك بجانب المال الميري المفروض عليهم مما دفع الفلاحين إلى هجر قراهم وعجز الملتزمين عن سداد أموالهم الأميرية وضياع هيبيتهم لدى الإدارة مما كان سبباً في انهيار نظام الالتزام في نهاية ق ١٨١م^{٦٢}.

أما عن «بقية مصرف جولييان»^{٦٣} والذي شكل أحد عناصر خزينة إرساليتي ١١٧٦، ١١٧٧ الخراجيتين - وكما توضح الوثائق - أنه كان مبلغاً مضافاً إلى المبلغ الباقى من الخزينة الإرسالية خلال سنوات ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٢، ١١٥١ الخراجية وبنفس مقداره النقدي (٤) أكياس و (١٤، ٧٩٤) نصف فضة ثم أصبح بمرور السنوات جزءاً من عناصر الخزينة.

المصروفات

ورد بوثائق الدراسة تفصيل دقيق لأوجه المصروفات التي أنفقت من إجمالي مبلغ الخزينة والتي وردت بعد العبارات التي تؤكد إنها أنفقت بناءً على أوامر وفرمانات وخطوط شريفة من السلطان العثماني، أو من خلال أوامر وبيورليديات البشا العثماني في مصر مع تحديد إجمالي مبلغ المصروفات. ويوضح ذلك من العبارة التالية:

«منها المصارييف بموجب خطوط همایون شريفة وأوامر منيفة وفرمانات وبيورليديات حضرة مولانا.. كيس وكسور.. نصفاً فضة بيان ذلك ما هو ... وما هو ... باقي المصارييف المذكورة أعلاه»^{٦٤}.

وقد أوضح كل من حسين أفندي الروزنامجي واستيف^{٦٥} عن مصروفات الخزينة الإرسالية أن ما تقرر إنفاقه من مبلغ الخزينة هو ما أمرت الحكومة العثمانية بخصم نفقة إضافية منه كالزيادة في مقررات الحج والعمران، وهذا ما وجدها بوضوح في وثائق الدراسة عن تلك الزيادات التي رصدت في ما يخص الحرمين من مساعدات لأمير الحاج وكسوة شريفة وشراء الشمع والسفن، ونقل الغلال وغيرها من الاحتياجات «بموجب خط شريف»^{٦٦}.

٦٢. لمزيد من التفاصيل عن أحوال الفلاح والملتزمين في ق ١٨١م انظر: عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري، ص ١٣٩-١٤٣.

٦٣. فرقه جولييان: كان أفراد هذه الفرقه من الفرسان الذين اشتراكوا مع السلطان سليم الأول في فتح مصر وكانت مهمتهم توطيد الأمن في الأقاليم، وإذا عرض إحلال مكان أحد عن هذه الطائفة - أو سائر الطوائف الأخرى - فينبغي ذكر سبب الإبدال ورقم البلوك بالشرح والتفصيل. وأن الأشخاص الذين يرسلون مكان هؤلاء ينبغي تسجيلهم في دفاتر الأبواب العالية كل في مكان محلوله وفي نفس بلوكه. انظر: قانون نامه، الذي أصدره السلطان القانوني، ص ٩-١٢.

٦٤. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥، ربى ثانٍ ١١٥٤ ورقم ١٥٦، ص ٢٦٧، ت ١٨، جماد آخر ١١٥٦.

٦٥. حسين أفندي الروزنامجي، «مصر عند مفترق الطرق»، ص ١٥؛ استيف، «النظام المالي والإداري»، ص ٢٥٧-٢٥٩.

٦٦. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣، ربى ١١٧٩.

ويتضح ذلك من خلال النصين التاليين:

«إن مال الخزينة الإرسالية لطرف السلطنة العلية... عن معتاد ومستجد ومضاف جديد في سنة (١١٧٤) وبقية مصرف جولييان وبقية النولون وأجره شتران غلال الحرمين عن سنة (١١٧٤) ومال الجوالى عن سنة (١١٧٦) ومرتуж ذمة المرحوم أبو بكر باشا محافظ مصر»^{٥٤}.

«إن مال الخزينة الإرسالية لطرف السلطنة العلية... عن معتاد قديم ومستجد ومضاف وعن مرتعج نولون وأجرة شتران غلال الحرمين الشريفيين إلى غاية سنة (١١٧٩)»^{٥٥}.

وقد ورد بنص الوثائق تحديد مبلغ كل عنصر من عناصر مفردات الخزينة بعد تحديد إجمالي مبلغ الخزينة ويفتا يلي جدول يبين المبلغ المخصص لعناصر الإرسالية الواردة تفصيلاً وإجمالاً في وثائق الدراسة.

سنة ١١٧٨ الخراجية		سنة ١١٧٧ الخراجية		سنة ١١٧٦ الخراجية		عناصر الإرسالية
كيس	نصف فضة	كيس	نصف فضة	كيس	نصف فضة	
١٥٦٩	٢١,٧٤٢	١٤١٥	٦,٩٤٨	١٤١٥	٦,٩٤٨	ثمن معتاد وقديم ومستجد
		١٥٠	-	١٥٠	-	مضاف جديد سنة ١١٧٤
		٥٦٤	١٤,٧٩٤	٤	١٤,٧٩٤	بقية مصرف جولييان
		٥٨٦٢	١٧,١١٠	٥٧٦٢	١٧,١١٠	مال الجوالى
٦١٢٨٢	٦,٧٨٦	٦٠٩٩	١٥,٠٠٠	٥٩١٣٧	١٩,٧٣٨	بقية النولون وأجرة شتران غلال الحرمين
				٣٢	-	مرتعج ذمة أبو بكر باشا
١٨٥٢	٣,٥٢٨	١٧٣٢	٣,٨٥٢	١٨٠٢	٨,٥٩٠	إجمالي (مبلغ الخزينة)

ومن خلال عناصر مفردات الخزينة الواردة في بعض وثائق الدراسة نجد أن أحد عناصرها كان مبلغ «مضاف جديد» والذي أصبح يشكل جزءاً أساسياً من عناصر الخزينة في أواخر النصف الثاني من ق ١٢ هـ / م ١٨ بمقداره الثابت (١٥٠) كيس عن مضاف سنة ١١٧٤ بعد أن كان هذا المضاف مضافاً لإجمالي مبلغ الخزينة كما ورد في إرسالية سنة ١١٥٥ الخراجية والتي أضيف إلى إجمالي مبلغها «مضاف جديد سنة ١١٥٥» بمقدار (١٤٦) كيس وكسور (١٢,٨٩٣) نصف فضة.

٥٤. الصيغة الخاصة بمفردات خزينة سنة ١١٧٦ سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٥٠-٤٩، ت ٥ رجب ١١٧٩.

٥٥. الصيغة الخاصة بمفردات خزينة سنة ١١٧٨، سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٥٦. عن سنة ١١٧٧.

٥٧. عن سنة ١١٧٦.

٥٨. عن سنة ١١٧٦.

٥٩. عن سنة ١١٧٤.

٦٠. عن سنة ١١٧٥.

٦١. عن سنة ١١٧٩.

وصل عددها إلى إثنى عشر في عهد خسرو باشا والي مصر (١٥٣٥-١٥٤٣ هـ / ١٥٣٦-١٥٣٧ هـ) لم يقبل السلطان سليمان الأربعة أحmal الزائدة وأبقاها على باب الديوان مدة شهر خشية أن تكون قد أخذت من أربابها بالظلم، ولم يدخلها في خزانته وأمر بصرفها في أمور أخرى^{٥٠}.

مفردات الخزينة الإرسالية ومبلغ كل منها

ورد في بعض وثائق الدراسة وخاصة التي ترجع لآخر ق ١٢ هـ / ١٨ م عن مال الخزينة في السنوات ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨ الخاجية تحديداً للمفردات التي تتكون منها هذه الأموال، وهذا التحديد يمكن أن نعتبره نموذجاً أكثر تطوراً وتفصيلاً في صياغة نص الوثيقة عن تلك الفترة التي سبقتها ولم يرد بها تدوين لعناصر مفردات إجمالي الخزينة في نص الوثيقة حيث اكتفى فيها بإجمالي الخزينة فقط وهذا التفصيل يعطي لنا صورة أكثر دقة وتوضيحاً لموارد وعناصر الإيرادات التي تكونت منها الخزينة العامة - وفقاً لنصوص الوثائق - عن هذه الفترة وبالتالي في السنوات ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨ الخاجية.

هذا التحديد لمفردات الخزينة قد ورد أكثر تفصيلاً في ستي ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨ الخاجيتين^{٥١} على النحو التالي: «عن ثمن معناد قديم ومستجد» وهو ما يمثل المقدار المحصل والمقرر للسلطان العثماني من المال الميري في مصر، ويليه مال المضاف الجديد محدداً سنة اضافته يلي ذلك الفائض المتبقى من بعض إيرادات ومصروفات مالية مصر عن السنة الخاجية المرسل عنها، وهو ما تبقى من «مال الجوالى» وهي عبارة عن الأموال التي قد فرضت على أهل الذمة والتي كانت تخصيص إيراداتها لمصاريف متعددة في مصر والباقي كان لمصلحة الباشا العثماني وظل ذلك إلى أن وضع السلطان محمود الأول سنة ١١٤٧ هـ / ١٧٣٥ م نظاماً جعل من خلاله فائض أموال الجوالى لمصلحة الخزينة السلطانية^{٥٢}. هذا بجانب ما تبقى من مصروفات فرقه جوليان. إضافة إلى ما تبقى مما كان مخصصاً لأجرة السفن والأحمال لنقل غلال الحرمين مع تحديد السنة المتبقى عنها هذا المال. مضافاً لهذه المفردات ما كان يرسل للخزينة السلطانية من أموال مرتجعة كالتي كانت في ذمم بعض الباشوات المتوفين - مع تحديد اسم الباشا - والتي اعتبرت جزءاً من عناصر إرسالية سنة ١١٧٦ الخاجية دون سنة ١١٧٧ الخاجية.

أما خزينة إرسالية سنة ١١٧٨ الخاجية^{٥٣} فقد جاءت عناصر مفرداتها مجملة في عنصرين: الأول عن «معناد ومستجد ومضاف» دون تحديد سنة مال المضاف - وإن كان من المرجح أنه مضاف سنة ١١٧٤ - والثاني يشتمل على «مرتاج نولون وأجره شتران غلال الحرمين» محدداً السنة المطلوب عنها.

٥٠. ابن زنبل، آخرة المالك، ص ٢٩١.

٥١. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رب ١١٧٩.

٥٢. عبد الحميد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية، ص ٢٠٢-٢٠٣.

٥٣. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

وفيما يلي جدول يوضح المبلغ الإجمالي للإرسالية في كل سنة من السنوات الخارجية الواردة في وثائق الدراسة، وما أضيف إليه من مال مضاف جديد محدداً سنة المضاف ومتى تم إضافة ذلك.

إجمالي مبلغ الخزينة		السنة الخارجية
كيس	نصف فضة	
١٢٦٨	١٩,٠٥٥	١١٥٢
١٢٦٨	١٩,٠٥٥	١١٥٤
١٢٦٨	١٩,٠٥٥	١١٥٥
+	+	+
١٤٦	١٢,٨٩٣	مضاف سنة ١١٥٥
—	—	—
١٤١٥	٦,٩٤٨	الإجمالي
١٨٠٢	٨,٥٩٠	١١٧٦
١٧٣٢	٣,٨٥٢	١١٧٧
١٨٥٢	٣,٥٢٨	١١٧٨
١٠٠٧	٧,٤٢٧	١١٧٩

وبالرجوع إلى بعض دفاتر الروزنامة المتاحة بدار الوثائق المدون بها واردات ومصاريف الخزينة المصرية خلال ق ١٢ هـ والمدون بها أيضاً إجمالي مبلغ الإرسالية وبالتحديد دفتر واردات الخزينة لسنة ١١١١ هـ^{٤٨}، ودفتر مصاريف خزينة مصر لسنة ١١٣٦ هـ^{٤٩}، نجد أن إجمالي مبلغ الخزينة المدون في هذين الدفترين هو نفس الإجمالي المذكور في وثائق الدراسة خلال سنوات الإرسالية ١١٥٢، ١١٥٤، ١١٥٥ فربما كان مبلغ الخزينة بنفس مقداره خلال النصف الأول من ق ١٢ هـ وهو (١٢٦٨) كيس وكسور (١٩,٠٥٥) نصف فضة إلا أنه سنة ١١٥٥ تم إضافة مضاف جديد لزيادة مبلغ الخزينة بمقدار (١٤٦) كيس وكسور (١٢,٨٩٣) نصف فضة، أما النصف الثاني من ق ١٢ هـ تعرض مبلغ الخزينة للزيادة والنقصان – وكما يتضح من وثائق الدراسة – كان أعلىها سنة ١١٧٨ وأدنها سنة ١١٧٩.

ونشير أن السنوات الأولى من العصر العثماني قد شهدت تعفف السلاطين العثمانيين عن قبول أي زيادة في الأموال المرسلة إليهم من الخزينة المصرية، ويتبين ذلك من رواية ابن زنبيل الرمال عن ضبط الأموال المرسلة إلى إسطنبول بعد صدور قانون نامه مصر وحرص السلطان سليمان القانوني على ألا يزيد المال المرسل عن ثمانية أحمال، وعندما

٤٨. دفتر واردات إلى الخزينة العامرة من أقلام ١١١١ هـ محاسبة (كود ١٤٤٣٧-٣٠٠١) انظر: لوحة رقم (١).

٤٩. دفتر إيرادات ومصاريف مصر في زمان دستور محمد باشا من أول توت الواقعه في ٢٠ الحجه ١١٣٦ محاسبة (كود ١٤٤٣٩-٣٠٠١) انظر: لوحة رقم (٢).

مبلغ إجمالي الخزينة الإرسالية

قد ورد في وثائق الدراسة تحديد لمبلغ إجمالي الخزينة بالأكياس المصرية التي عبرة كل كيس خمسة وعشرين ألف نصف فضة وما يمكن أن يزيد عليها من أنصاف الفضة^{٤١}. كما ورد في عبارة: «جملتها من الأكياس المصرية التي عبرة كل كيس منها خمسة وعشرون ألف نصف فضة.. كيسا و (زيادة على ذلك) ٤١... نصفاً فضة»^{٤٢}.

وعند صدور خط شريف من السلطان العثماني بإضافة مال جديد لزيادة المبلغ الإجمالي للخزينة يرد بنص الوثيقة المبلغ المحدد لهذا المضاف الجديد وسنة الإضافة، وكما ورد بنص الوثيقة مضاف جديد سنة ١١٥٥، ثم يرد إجمالي مبلغ الإرسالية مضافاً إليه مبلغ المضاف الجديد. وكما ورد في النص التالي: «جملتها من الأكياس المصرية... يضاف إلى ذلك مضاف مال جديد سنة ١١٥٥) ورد موجب خط همايون وقدره... كيساً و... نصف فضة يكون جمياً من الأكياس الموصوفة... كيس و... نصفاً فضة»^{٤٣}.

والمال المضاف الجديد يقصد به تلك الزيادات التي كانت تفرض على أهم مصادر الدخل في مصر من أراضي وجمارك وكشوفية مناصب لمواجهة النقص الذي كان يظهر في إيرادات الخزينة الإرسالية. ونشير أن أول مضاف عرف في مصر كان مضافاً سنة ١٠٧٤ هـ/ ١٦٦٤ م خلال ولاية إبراهيم باشا (١٠٧٤-١٠٧١ هـ)^{٤٤} وكان أبرز تلك المضافات خلال ق ١٢ هـ مضاف سنة ١١٠٧ هـ/ ١٦٩٥ م أثناء ولاية إسماعيل باشا (١١٠٩-١١٠٧ هـ) ومضاف سنة ١١٥٥ هـ/ ١٧٤٢ م أثناء ولاية يحيى باشا (١١٥٦-١١٥٤ هـ) ومضاف سنة ١١٧٤ هـ/ ١٧٦٠ م لعله يكون أثناء ولاية مصطفى باشا (١١٧٣-١١٧٤ هـ) أو أحمد باشا كامل (١١٧٥-١١٧٤ هـ). وقد كان مقدار هذه الزيادة بإضافة مضاف صيفي بقيمة ألف نصف فضة على كل كيس نقيدي يحوي خمسة وعشرين ألف نصف فضة من إيراد مصر لتكميله كسر الخزينة العامة^{٤٥}.

ونشير إلى أن فرض هذه المضافات كان بمثابة نوع من الضرائب الإضافية على موارد مصر كالأراضي التي شكلت عباء على الفلاح المصري حتى عم تعبير «مال السلطان يخرج من بين الظفر واللحم»^{٤٦} وما ذكره الرحالة التركي أوليا جلبي عن الأموال السلطانية التي تتكون من الدماء وتحصل بالدماء^{٤٧}.

٤٠. نصف فضة: نقد مصري قليل الثمن وختلف سعره باختلاف السنوات وقد عرف العثمانيون هذه العملة المصرية باسم «البارة» ونظرًا لتضاؤل قيمة الأنصاف كانت توضع في أكياس تيسيراً لإجراءات العدد في عمليات البيع والشراء أو عند تحصيل الأموال الحكومية وكانت قيمة الكيس المصري ٢٥,٠٠٠ نصف فضة كما أن الألف قطعة من هذه الأنصاف كان يوضع في قراطيس ورقية وعرفت بعض الأنصاف الفضية بلفظ «ديواني» أي الكاملة انظر: أحمد السيد الصاوي، نقد مصر العثمانية، ص ٨٤-٨٨.

٤١. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩، ت ٣ رجب ١١٧٩.

٤٢. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦، ت ٥ ربيع ثان١١٥٤.

٤٣. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧، ت ٨ جماد آخر ١١٥٧.

٤٤. إبراهيم باشا كان يعرف في مصر بشيطان إبراهيم وفي استنبول بملك إبراهيم وفي إسطنبول بملك إبراهيم باشا انظر: ابن الوكيل، تحفة الأحباب، ص ١٤٢-١٤٣.

٤٥. لمزيد من التفاصيل عن المضاف الجديد انظر: الدمرداشى، كتاب الدرة المضانة، ١٩٨٩، ص ٢٦، ٢٨؛ عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري، ص ١٢٨-١٢٧؛ ليل عبد اللطيف، الإدارة في مصر، ص ٣٦٢.

٤٦. عبد الرحيم عبد الرحمن، الريف المصري، ص ١٢٧.

٤٧. أوليا جلبي، سياحتناه مصر، ص ٥٢٢.

ثم وردت عبارات موضحة اسم الباشا العثماني المطلوب في زمنه الإرسالية مع تحديد السنة الخراجية الواجبة عنها وذلك فيما يلى:

«المطلوبة في زمن تصرف مولانا الوزير ... محافظ مصر المحروسة سابقاً (المشار إليه) ^(٣٧) الواجب سنة ...
الخارجية»^(٣٨).

وتشير أن ربط الخزينة الإرسالية بالشهور القبطية التي تبدأ من شهر توت (وهو يعادل شهر سبتمبر الميلادي) قد تم في ولاية إبراهيم باشا الوزير (١٠٨١-١٠٨٣ هـ) ^(٣٩).

وفيما يلى جدول يبين من واقع الوثائق اسم كل من البasha العثماني المطلوبة في زمنه الإرسالية واسم البasha المرسلة في ولايته، والسنة الخراجية الواجب عنها الإرسال، والسنة الهجرية التي تم فيها إرسال الخزينة إلى الباب العالى.

السنة الهجرية	السنة الخراجية	البasha المرسل في ولايته الإرسالية	البasha المطلوبة في زمنه الإرسالية
١١٥٤	١١٥٢	علي باشا (١١٥٤-١١٥٣)	سليمان باشا (١١٥٣-١١٥٢)
١١٥٦	١١٥٤	يحيى باشا	يحيى باشا (١١٥٦-١١٥٤)
١١٥٧	١١٥٥	محمد باشا (١١٥٩-١١٥٧)	يحيى باشا
١١٧٩	١١٧٦	حمنة باشا (١١٨٠-١١٧٩)	حسن باشا (١١٧٩-١١٧٧)
	١١٧٧		
١١٨١	١١٧٨	محمد باشا (١١٨٢-١١٨١)	حسن باشا
	١١٧٩		حمنة باشا (١١٨٠-١١٧٩)

٣٧. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٣٨. سجل ١، وثيقة رقم ٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع ثانى ١١٥٤.

٣٩. ابن الوكيل، تحفة الأحباب، ص ١٤٩.

ويوضح ذلك من خلال العبارة التالية:

«بعد أن تحرر بإملاء فخر أرباب الأقلام عمدة أصحاب الأرقام الفخام الأمير... الرزنامي بالديوان العالي حالاً... التحرير والإملاء والبيان المرعيات».^{٢٨}

وعندما يتقرر إرسال إرساليتين معاً يقوم الرزنامي بإملاء بيانات الإرسالية الثانية بعد الانتهاء من الإرسالية الأولى، وكما ورد في إرساليتي سنة ١١٧٦، ١١٧٧ الخراجيتين حيث تم إرسالهما معاً سنة ١١٧٩، وأيضاً إرساليتي سنة ١١٧٨، ١١٧٩ الخراجيتين سنة ١١٨١.

وكما ورد في العبارة التالية:

«بعد أن تحرر بإملاء فخر أرباب الأرقام... الأمير... الرزنامي... وتحرر أيضاً بإملاء... الرزنامي... والإملاء والبيان المرعيين».^{٢٩}

ومن أسماء الرزنامجية الواردة في وثائق الدراسة كل من:

- عبد الله أفندي الذي أملأى بيانات إرسالية سنة ١١٥٢ الخراجية المرسلة في سنة ١١٥٤ هـ.^{٣٠}
- إبراهيم أفندي الذي أملأى بيانات كل من إرسالية سنة ١١٥٤ الخراجية المرسلة في سنة ١١٥٦ هـ.^{٣١} وإرسالية سنة ١١٥٥ الخراجية المرسلة في سنة ١١٥٧ هـ.^{٣٢}
- إسماعيل أفندي الذي أملأى بيانات إرسالية سنة ١١٧٦ و ١١٧٧ الخراجيين المرسلتين سنة ١١٧٩ هـ.^{٣٣} وأيضاً بيانات إرساليتي سنة ١١٧٨ و ١١٧٩ الخراجيتين المرسلتين سنة ١١٨١ هـ.^{٣٤}

الخزينة الإرسالية

وردت الإشارة إلى الأموال المرسلة إلى السلطان العثماني في إسطنبول بوثائق الدراسة بعبارة «الخزينة العامة الإرسالية إلى الأبواب الشريفة الخنكارية خلد الله ملك ملوكها إلى يوم الدين»^{٣٥} أو «أن مال الخزينة الإرسالية لطرف السلطنة العلية».^{٣٦}

٢٨. سجل ٢، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧-٣٠٨، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

٢٩. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠ ت ٣ رجب ١١٧٩ ورقم ١٥٢، ص ١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٣٠. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦، ت ٥ ربیع ثانی ١١٥٤.

٣١. سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد أول ١١٥٦.

٣٢. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

٣٣. سجل ١، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩-٥٠، ت ٣ رجب ١١٧٩.

٣٤. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣-١١٤، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٣٥. سجل ٢، وثيقة رقم ٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربیع ثانی ١١٥٤، ورقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٦.

٣٦. سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٤٩، ت ٣ رجب ١١٧٩، ورقم ١٥٢، ص ١١٢، ت ٦ شعبان ١١٨١.

دراسة الأجزاء الداخلية للوثائق

افتتاحية الوثائق

بدأت وثائق الدراسة بالمكان الذي عُقد فيه المجلس الشرعي لإرسال الخزينة إلى الباب العالي بالعادلية بمصر وبالتحديد في صيوان صاري عسكر الخزينة. وكما ورد في العبارة التالية «هو أنه بمجلس الشرع الشريف ومحفل الدين المنيف صانه المولى اللطيف عن التبديل والتحريف المعقود بالعادلية بمصر المحمية بصيوان صاري عسكر الخزينة العامرة».^{٢٤}

الحاضرون المجلس الشرعي

كان يتشكل مجلس حضور إرسال الخزينة من أعضاء الديوان العالي وعلى رأسهم البشا العثماني أو كتخداه باعتباره المسؤول عن تسليم أموال الخزينة إلى صاري عسكر لإرسالها إلى إسطنبول وذلك في وجود قاضي القضاة أو نائبه بالإضافة إلى مجموعة من كبار موظفي الدولة الوارد ذكر أسمائهم من قابجي باشا، ودفتردار مصر، وسردار الخزينة، وشهر حواله، والروزنامجي وبعض معاونيه من ثاني خليفة وكسدار وشاجرت الروزنامه. هذا بجانب حضور مجموعة من كبار الأمراء المماليك مثل زعيم مصر وحضور رؤساء الفرق العسكرية وبعض موظفي الديوان من الترجمان وكاتب الحواله.

وذلك كما ورد في عبارة:

«الدى مولانا النائب بحضره... وغيرهم ممن يطول ذكرهم».^{٢٥}

«بمعرفة... الوزير ومولانا قاضي الديوان... بحضره... كل من... وغيرهم ممن يطول ذكرهم دام توقيرهم

أمين»^{٢٦}

إملاء بيانات الخزينة

خلال انعقاد مجلس الديوان يتم إملاء بيانات الخزينة الإرسالية بمعرفة الروزنامجي باعتباره رئيس وكبير أفنديه الخزينة والمسؤول عن إدارة مالية مصر وتحصيل الأموال الأميرية وصرفها في مصارفها، فيقوم بتقديم البيانات المطلوبة عن تشهيل الخزينة المرسلة للباب العالى من واقع دفاتره المالية».^{٢٧}

٢٤. سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢، ت ٦ شعبان ١١٨١.

٢٥. سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦، ت ٥ ربيع ثان٤ ١١٥٤.

٢٦. سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٠٧، ت ١٨ جماد آخر ١١٥٧.

٢٧. لمزيد من التفاصيل عن مهام الروزنامجي انظر: حسين أفندي الروزنامجي، مصر عند مفرق الطرق، ص ٢٥-٢٦.

تمسك يحمل اسمه وختمه، وذلك عن عشور أصناف بهار، وحلوان قرى، وخلع عساكر وغير ذلك عن المدة الخراجية لفترة ولايته^{٢١} يرد بنص الوثيقة تعهد من البasha وإعتراف شرعي بدفع المبلغ المتأخر في ذمته إلى الدولة عليه عن إرسالية الخزينة العامة وذلك عن بعض السنوات الخراجية المطلوب دفعها للخزينة لإبراء ذمته لجهة الميري من المال المتبقى عليها.

يتناول البحث دراسة تشمل على العناصر الداخلية لخمس وثائق للخزينة الإيرسالية^{٢٢} العاشرة المدونة بسجلات الديوان العالي^{٢٣} بدار الوثائق القومية والتي تناصر تواريختها في ق ١٢١٨هـ / ١٢١٨م في الفترة من ٥ ربيع الثاني هـ / ٢٠ يونيو ١٧٢١م) إلى (٦ شعبان ١١٨١هـ / ٢٨ ديسمبر ١٧٦٧م) وتوضح رؤية تفصيلية عن انعقاد مجلس الديوان العالي لتسليم الخزينة العامة إلى سردار الخزينة لإرسالها إلى السلطان العثماني في إسطنبول، وذلك من خلال الحاضرين لهذا المجلس من كبار موظفي الديوان والروزنامجي المسؤول عن إملاء بيانات الخزينة من الدفاتر المالية، وتحديد اسم البasha العثماني المطلوب في زمنه الخزينة، والسنة الخراجية الواجب إرسالها مع بيان مبلغ إجمالي الخزينة والمصروفات المستقطعة منه، وتحديد المبلغ الباقي من الخزينة سواء المرسل منه نقداً أو المرسل على هيئة وصولات لبعض الوزراء والأمراء المماليك والذي يتم تسليمه إلى سردار الخزينة خلال مجلس الديوان وفي حضور قادة الفرق العسكرية وتعهده بحمل الخزينة وحفظها وحراستها إلى أن يسلّمها إلى من له ولية تسلّمها في إسطنبول، وأن يحضر سردار الخزينة ما يثبت بوصولها إلى الباب العالي.

ويتضمن البحث دراسة الأجزاء الداخلية للوثائق مع نشر نموذج منها تم اختياره لاحتواه على ما يبين إرسال خزيتين معاً لستي ١١٧٦ و ١١٧٧ الخراجيتين المرسلتين سنة ١١٧٩ الهجرية، كما يحوي تفصيلاً دقيقاً للمفردات التي يتكون منها إجمالي مبلغ خزينة الإيرساليتين بالإضافة إلى المصروفات المستقطعة من إجمالي المبلغ.

٢١. لمزيد من التفاصيل عن إيرادات البasha العثماني وعوائده كما رتبها السلطان سليم انظر إجابة حسين أفندي الروزنامجي عن ذلك : محمد شفيق غربال، محمد علي الكبير، ص ٤٧.

٢٢. وثائق الدراسة هي ما يلي:

- الديوان العالي، سجل ١، وثيقة رقم ١٢، ص ٦-٧، ت ٥ ربيع الثاني ١١٥٤هـ / ٢٠ يونيو ١٧٤١م
- الديوان العالي، سجل ١، وثيقة رقم ٥٦١، ص ٢٦٧، ت ١٨ جمادى الأول ١١٥٦هـ / ١٠ يوليو ١٧٤٣م.
- الديوان العالي، سجل ١، وثيقة رقم ٦٦٥، ص ٣٧، ت ٣٠٨-٣٠٧، ت ١٨ جمادى الآخر ١١٥٧هـ / ٢٩ يوليو ١٧٤٤م.
- الديوان العالي، سجل ٢، وثيقة رقم ٧٣، ص ٥٠-٤٩، ت ٣ رجب ١١٧٩هـ / ١٦ ديسمبر ١٧٦٥م.
- الديوان العالي، سجل ٢، وثيقة رقم ١٥٢، ص ١١٢-١١٣، ت ٦ شعبان ١١٨١هـ / ٢٨ ديسمبر ١٧٦٧م.

٢٣. ما تبقى الآن من سجلات محاضر جلسات الديوان العالى يرجع إلى ق ١٨ فقط وهما:

- سجل رقم ١ من سنة (١١٥٤هـ / ١٧٤٤م) إلى (١١٥٧هـ / ١٧٤٤م).

- سجل رقم ٢ من سنة (١١٧٧هـ / ١٧٦٣م) إلى (١٢١٩هـ / ١٨٠٤م).

وقد ظلت هذه الاحتفالية الرسمية لسفر الخزينة قائمة طوال العصر العثماني وإلى سنة ١١٨٠هـ / ١٧٦٧م، وكما أشار الجبرتي «وهي آخر خزينة رأيناها سافرت إلى إسلامبول على الوضع القديم»^{١٦} حيث أُبطل الإحتفال بإرسال الخزينة لما أصاب الدولة العثمانية من الوهن. ومن خلال وثائق محاضر جلسات الديوان العالي نجد أن آخر وثيقة تحوي اجتماع الديوان بالعادلية^{١٧} لإرسال الخزينة مؤرخة في ٦ شعبان ١١٨١هـ، ولم ترد بعد هذا التاريخ وثائق تشير لاجتماع الديوان لإرسال الخزينة في سجل الديوان العالي في الفترة من (١١٧٧م / ١٧٦٣م) إلى (١٢١٩هـ / ١٨٠٤م).

و هنا تطرح تساؤلاً عن الكيفية التي كانت ترسل بها الخزينة وخاصة بعد الوضع القديم الذي أشار إليه الجبرتي . هذا التساؤل قد أجاب عليه «استيف»^{١٨} بأن الفترة السابقة لمجيء الحملة الفرنسية على مصر كانت مبالغ الخزينة لا ترسل إلى الباب العالي إلا إذا أرسل أحد الأغوات لتحصيلها، والذي كان يبعث مرة واحدة كل ثلاث سنوات لتحصيل المبالغ النقدية التي تراكمت عن هذه المدة، ولم يكن يصحب قدمه أو رحيله أي ضجيج ويسلم من الباشا المبلغ المرسل في حضور قاضي القضاة على أن يتخذ الأغا بنفسه الوسائل التي تتناسبه لتأمين عودته إلى إسطنبول^{١٩} . و بجانب ما أشار إليه «استيف» عن كيفية إرسال الخزينة بعد عام ١٨١٥هـ، ربما تكون هناك وسيلة أخرى وهي من خلال إبراء ذمة باشوات مصر عن المال المتأخر عليهم لجهة الميري، وذلك بدفعه للباب العالي كخزينة إرسالية لتسديد المبالغ المفروضة على الخزينة المصرية للسلطان العثماني، وهي ما وجدناه من خلال وثائق محاسبة الباشا العثماني المقيدة في محاضر جلسات الديوان العالى من سنة ١٩٢١هـ إلى ٢٠٥هـ^{٢٠} حيث تضمنت نصوصها إبراء ذمة البasha الذي انتهت مدة ولايته لمصر وبعد محاسبته خلال اجتماع منعقد للديوان العالى بمكان سكنه وباملاء الروزنامى محدداً ما دخل فى عهدة البasha من المال الميري، و ما تبقى عليه لجهة ديوان الروزنامه والمكتب به

١٦. الجرجي، عجائب الآثار، ج٣، ص٣١٤.

١٧. العادلية هي أول محطة يستريح بها المارجون من مصر إلى الشام واللحاجز بطريق البر ويتمثل مكانها اليوم المنطقة المحيطة بقبة العادل طومان باي (أثر رقم ٢ بتاريخ ٩٠٦ هـ / ١٥٠١ م) لهذا سميت بالعادلية وكان السلطان العادل قد أقام بجوار القبة مجموعة إنسانية عظيمة تضم خانقاً للصوفية ومسجد وسبيل وخان عظيم به ٢٠٠ غرفة وسواعي وغيرها من المباني اندثر جميعها وبقيت القبة للآن وهي الواقعة على يسار المار في طريق صلاح سالم. انظر: ابن الوكيل، تحفة الأحاج، ص ١٢٢.

١٨. استيف، «النظام المالي والإداري»، ص ٢٦١.

١٩. عمر طوسون، كتاب مالية مصر، ص ١١٤.

٢- المثائق التي تهم الوجه العاشر: محاسبة الباشا

١١٩١-١١٩٢، (محمّة عبّت محمد مasha)، ٢٨ حادث، الثالث، ٢١٢، ص ٢١-٢١٣، في: *كتاب العبر*، ت ٢٨ حادث، الثالث، ١١٩٢ (محمّة عبّت محمد مasha)، ١١٩١-١١٩٢.

مشقة رقم ٣٦٢، ٤٠٤٤-٥٤٣ (جامعة محمد بن اش

١٢٠١-١٢٠٢ (مما تمهيلها) ٢٧ فبراير ١٩٦٣ (السبت) منتصف الليل

وبيه رقم ٤٠٩٤ (٩٢٠)، نصف ثانية، ١٩٩٣، ص ١١١-١١٢، بـ ١٧، صدر في ١١-١١٢، (الكتاب السادس عشر)، الذي يحوي مقدمة مهتمة بالكتاب السادس عشر.

عن سی ۱۱۱۸ و ۱۱۱۹ اخر اجیین لے براء دمہ جگہ امیری.

١١٠٥-١١٥٤-٢٤١٥، ص ١١ سوان ١١٠٥ (محاسبة إسْمَاعِيلْ باشا ١١٠١-١١٠٥).

لم يستطع الباحث إثبات صحة ادعاء صفحات الويب التي جيداً لعدم صحة ترقيم صفحات استجواب).

وقد أشارت "بنوكيل" عن حاسبيه وله سوابق بوعي وفجأة في قبره إلى الدليل الروماني

مثل ما قام به الوزير إبراهيم باشا (١٨٤٠-١٩٠١) ومن كان عليه أموالاً لا يواب السلطانية ولم يدفعها ففي حسبة إلى أن يكتب عليه حجه

بمعرفة الامراء والصناجو والاعوات بالمبلغ

ثم واصل مزاد بك وإبراهيم بك إرسال الخزينة سنة ١٢٠٥ هـ واللذان حصلا من السلطان العثماني على خفض قيمة الخزينة وأدخلا السنادات والأوراق التي تبين كل النفقات صحيحة كانت أم زائفة ضمن الأموال المرسلة والتي بريان ضرورة تحمل الخزينة لها^{١٢}.

وقد استمر إرسال مبلغ الخزينة المفروض على مصر في عهد الأسرة العلوية فأرسل محمد علي باشا سنة ١٨٣٣ م مبلغاً ضئيلاً من إيرادات مصر قدر بمبلغ ١٢,٠٠٠ كيس مصرى وبلغ آخر سنة ١٨٤١ م بعد صدور فرمان يقضي بأن يؤول عرش مصر إلى أكبر أفراد الأسرة العلوية سنّاً. وفي هذه السنة تم تحديد المبلغ المرسل بمقدار ٨٠,٠٠٠ كيس عثماني. وفي سنة ١٨٦٦ تزايد المبلغ إلى ١٥٠,٠٠٠ كيس عثماني في عهد الخديوي إسماعيل والذي سعى إلى إصدار فرمان بأن يؤول العرش إلى أكبر أنجاله، ونجح في مساعه واشترطت تركيا لذلك زيادة الجزية السنوية - كما ذكر الرافعي - من مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه عثماني إلى ٧٥٠ ألف (٤٨٦, ٦٨١ جنيه مصرى) - أي إلى ما يقربضعف، وهي زيادة تحملتها مصر بإستمرار من ذلك الحين إلى سنة ١٩١٤ وهي السنة التي زالت فيها السيادة العثمانية عن مصر، ولكن مصر تحملت هذه المبالغ بعد زوال هذه السيادة لأن الحكومة الخديوية قبلت تحويل الجزية إلى دائني تركيا وتعهدت بدفع أقساط ديونهم السنوية خصماً من الجزية حتى سنة ١٩٥٥^{١٣}.

وكانت الخزينة ترسل من مصر إلى إسطنبول برأً عن طريق الشام في احتفالية مهيبة^{١٤} وضع ترتيباتها السلطان سليمان القانوني من خلال اختياره لواحد من الأربعة والعشرين بك في مصر يكون حاملاً للقب «أمير أو صننوج الخزنة»^{١٥}. تُسلم إليه الخزينة في موكب ضخم لسفرها وتسليمها إلى السلطان العثماني، ويتم تأمين هذا الموكب ببعثة عسكرية من قادة الفرق السبعة حتى وصولها سالمة، وذلك بعد أن يتنهي الروزنامجي من تجهيز المسكونات - النقدية - والتي يتم فحصها وعدها وزنها بواسطة الصرافين والوزاريين ووضعها في الصناديق المعدّة لها، وبعد الإنتهاء من تجهيز الدفاتر المالية التي تحوي البيانات المفصلة للخزينة يُخبر الباشا العثماني بانتهاء الحساب الختامي لإنجمالي مبلغ الخزينة، وبعد تحديد المصروفات المستقطعة منها والمبلغ الباقى المرسل يعقد الديوان العالى اجتماعاً في صيوان أمير الخزنة يحضره الباشا وكتخداه وقاضي القضاة وموظفي المالية من الدفتردار والروزنامجي، وكبار موظفي الديوان وقادة الفرق العسكرية، وفي هذا الاجتماع يتم تسليم الخزينة إلى أميرها ويوقع الباشا والروزنامجي على الدفاتر المبينة بيانات الخزينة، وأثناء وضع صناديق نقدية الخزينة على ظهور الإبل المعدّة لحملها يخلع الباشا على أمير الخزنة خلعة من الفراء الأسود الفاخر، وأخرى على الروزنامجي أقل قيمة وتوزع القفاطين على قادة الحرس ويتم الإعلان ليلة يوم سفر الخزينة عن هذا الإحتفال بواسطة ألعاب نارية وإطلاق المدافع حتى لحظة رحيل أمير الخزينة للسفر.

١٢. استيف، «النظام المالي والإداري»، ص ٢٦١.

١٣. عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج ١، ص ٨٠.
وبالرجوع إلى مفردات خزينة مصر سنة ١٨٧٢-١٨٧١ في عهد إسماعيل نجد أن ما تم تخصيصه من مصروفات لجزية الاستانة مبلغ ٣٣٥,٦٥٨ جنيه مصرى.

١٤. أوليا جلبي، سياحته مصر، ص ٥٢١-٥٢٢، استيف، «النظام المالي والإداري»، ص ٢٦٠-٢٦١.

١٥. الصننوج رتبة تمنح لشخص ما ويسمى في هذه الحالة «بك» ويمنح مرتبها سنوياً وقد أوجد السلطان سليم الأول بمصر حين غزاهما ٢٤ صننوجاً يتولون وظائف الدولة العامة وحكم الولايات. انظر: ابن الوكيل، *تحفة الأحباب*، ص ١٢٢.

سليمان بيت المال - وإن كُتب في هامش أصل نص ابن ابياس وبخط غير خط المؤلف أن ما كان يحصل من المحاكم كان يعطى للقاضي وللنواب وليس للسلطان العثماني.

يضاف لهذا ما سرده ابن زنبل^٦ في روايته عن سؤال الأمير خاير بك للسلطان سليم فيما يتبقى من المال الميري فقال «المال الذي يتجمد ما أفعل به؟» فأجابه.. «إعطاء العساكر جوامكهم بال تمام من غير إسراف، وما بقي ضعه في بيت مال المسلمين لوقت الاحتياج إليه» وهذا يوضح لنا أن الأموال الموضوعة في بيت المال كانت تحت تصرف السلطان العثماني حتى يتمكن من الأخذ منها وقت الاحتياج.

فمن خلال كتابات كل من ابن ابياس وابن زنبل نجد أن البدايات الأولى لإرسال الخزينة المفروضة على مصر كانت موجودة قبل صدور قانون نامه ولكنها لم تكن بصورة رسمية من قبل الباب العالي، ولم تحو في طياتها تحديداً لمقدار نقيتها، بل كانت تترك إلى اجتهاد وولاء والي مصر للسلطان ومدى حرصه على إرسال الهدايا والأموال من خراج مصر له حتى يضمن رضائه واستمرار بقائه في الولاية. ومن جانب آخر نجد حرص السلطان العثماني على قبول هذه التقدمة، وما يتم تحصيله من إيرادات مصر والمرسل للخزائن السلطانية لسد احتياجات الدولة العثمانية. وقد كان إرسال أول خزينة إرسالية من مصر بعد صدور قانون نامه في عهد الوزير سليمان باشا الخادم الذي تولى ولاية مصر من (٢٢ شعبان ٩٣١ هـ / ١٤ يونيو ١٥٢٤ م) إلى (٢٠ رجب ٩٤١ هـ / ٧ يناير ١٥٣٥ م) والذي نفذت النظم التي سنها الصدر الأعظم إبراهيم باشا بدقة في عهده. وظل مبلغ الإرسالية يرسل من إيرادات الخزينة المصرية إلى الدولة العثمانية طوال فترة العصر العثماني لمصر والذي كان بمثابة قيمة الإتاوة المفروضة على مصر للباب العالي^٧. وخلال ق ١٢ هـ / ١٨٠ م ومع ازدياد نفوذ القوى المملوكية وتدخلها في شؤون الخزينة السلطانية، ومع ضعف الدولة العثمانية أصبح كبار الأمراء المماليك في مصر يقررون إرسال الخزينة أو عدم إرسالها للباب العالي حسب أهوائهم متذرعين بأعذار مختلفة. وقد أشار حسين أفندي الروزنامجي في إجابته عن خزنة السلطان بأن الباقي منه - بعد استقطاع ما يخصص لأمير الحاج وشريف مكة - فتارة تصرف في العمارات بحسب الاحتياج وتارة ترسل إلى السلطان العثماني^٨. إلى أن توقف إرسال الخزينة في عهد الأمير علي بك الكبير (١١٨١ هـ / ١٧٦٧ م - ١١٨٦ هـ / ١٧٧٢ م) الذي رفض إرسالها - وكما أشار استيف^٩. ابتداءً من سنة ١١٨٢ هـ / ١٧٦٨ م وخلال السنوات ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥ بعد أن تمكّن علي بك الكبير من طرد البشا العثماني من الولاية ولم يسمح للباشوات العثمانيين بدخول مصر وذلّك لحاجته الملحة إلى المال للصرف على الحروب والأعمال الداخلية. فكان آخر إرسال للخزينة سنة ١١٨١ هـ^{١٠} إلى أن أعاد الأمير محمد بك أبو الذهب (١١٨٧ هـ / ١٧٧٣ م - ١١٨٩ هـ / ١٧٧٥ م) الالتزام بدفع الخزينة وبادر بإرسالها عن السنوات الأربع التي امتنع سيده علي بك عن إرسالها^{١١}.

٦. ابن زنبل، آخرة المماليك، ص ٢٩٠.

٧. عمر طوسون، كتاب مالية مصر، ص ١١٥.

٨. حسين أفندي الروزنامجي، «مصر عند مفرق الطرق»، ص ١٥.

٩. استيف، «النظام المالي والإداري»، مجل ٥، ج ٢، ص ٢٥٦-٢٦١.

١٠. الجرجي، عجائب الآثار، ج ٣، ص ٣١٤.

١١. محمد رفعت رمضان، علي بك الكبير، ص ٨٧.

المقدمة

حرص باشوات مصر خلال فترة الحكم العثماني للبلاد على إرسال الخزينة العامرة إلى إسطنبول وهي ما تبقى من إيرادات المال الميري بعد إنفاق كل ما قرر السلطان العثماني إنفاقه منها، وقد بدأ باشوات مصر إرسالها بصورة متتظمة سنويًا منذ صدور قانون نامه مصر سنة (٩٣١ هـ / ١٥٢٥ م) زمن السلطان سليمان القانوني ١٢ شوال ٩٢٦ - ٢٠ صفر ٩٧٤) الذي شهد عصره توسعات عسكرية كبيرة وإزدياد حاجة الخزينة السلطانية لإيرادات جديدة لمواجهة مصروفاتها، إلى أن وصل الصدر الأعظم إبراهيم باشا^١ والذي أمضى ثلاثة أشهر في القاهرة من (٧ جمادى الآخر ٩٣١ هـ / ٢٢ شعبان ٩٣١) فضلاً في سن القانونين وإعادة تنظيم مصر إدارياً ومالياً بما فيه مصلحة الرعية والخزينة، وفي تخصيص جزء من إيراداتها للخزينة السلطانية، وذلك من خلال قانون نامه والذي حوى تنظيم أحوال طائفة العمال والمباشرين أمام ناظر الأموال لضبط الحسابات المالية، وعدم التقصير في دفع خراج الأراضي لتحصيل الأموال السلطانية، وأن يعمل ناظر الأموال بما يراه أولى وأنفع في تحصيلها.^٢

وقد اعتمد إبراهيم باشا ما حسبه له ناظر الأموال - الدفتردار - فقرر أن يكون المبلغ الواجب دفعه للباب العالي من مصر عبارة عن ٨٠٠,٠٠٠ بندقياً مع خصم ما يلزم لمصاريف الإدارة.^٣ هذا بالإضافة إلى ما حواه قانون نامه من تنظيم إجراءات نقل الغلال السلطانية المرسلة من العناير الأميرية إلى إسطنبول، وأن يوجه أمير الأمراء في مصر اهتمامه بشؤون الخزينة بجانب أحوال الرعية.^٤

أما عن السنوات السابقة لصدور قانون نامه ومنذ الفتح العثماني لمصر سنة ٩٢٣ هـ - نطرح حولها تساؤلاً هو هل كان خلال تلك السنوات توجد خزينة إرسالية مفروضة على مصر، ومرسل من إيراداتها إلى السلطان العثماني؟ وعن ذلك نرجع إلى كتابات ابن إياس^٥، والتي تبين أن الأمير خاير بك المعين في ولاية مصر من قبل السلطان سليم في الفترة من (١٣ شعبان ٩٢٣) إلى (١٤ ذي القعدة ٩٢٨) قد حرص على إرسال تقدمة في موكب حافل من مصر إلى إسطنبول يصحبها الدوادار - الأمير جانم الحمزاوي - وبصحبته مجموعة من الأمراء وأرباب الدولة والتي كانت تحوي أحتمالاً من الهدايا والتحف التي تصلح للملوك، وهذه التقدمة قد تم إرسالها في عدة سنوات بدايتها سنة ٩٢٤ هـ والتي كانت تضم أحتمالاً عليها مال من خراج مصر عن سنة ٩٢٣ - وكما ذكر ابن إياس لم يعلم ما قدر ذلك - ثم أرسلت تقدمة سنة ٩٢٦، وأخرى سنة ٩٢٧ قدرت بمبلغ يزيد عن ٢٠٠,٠٠٠ دينار. وبعد وفاة السلطان سليم حرص خاير بك على استمرار إرسال هذه التقدمة لابنه السلطان سليمان سنة ٩٢٨. هذا بجانب إيرادات الشعور المصرية التي خصصت لخزائن السلطان العثماني مضافاً لهذا - كما ذكر ابن إياس - الباقى من متحصل أجرة أشغال الناس بالمحاكم عن المجالس القضائية، والتي كانت توضع في صندوق برسم السلطان

١. ابن الوكيل، *تحفة الأحباب*، ص ١٠٩-١١٠.

٢. قانون نامه الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، ص ١-٧، ٤١-٤٤، ٥١-٥٨.

٣. أمين سامي، *تقويم النيل*، ج ٢، ص ١٧.

٤. قانون نامه، المصدر السابق، ص ٧٣.

٥. ابن إياس، *بدائع الزهور*، ج ٥، ص ٤١٠، ٣٨١، ٣٣١، ٣٣٠، ٢٦١، ٤٣١، ٤٦٩.

◆ ABSTRACT

Jehan Ahmad Omran

Documents of the Treasury Sent to the Ottoman Sultan in the Second Half of the Twelfth Century H. / Eighteenth Century AD

The present study attempts to explore the internal characteristics of the treasury registers sent to the Ottoman Sultan in the second half of the twelfth century H. which are currently kept in the National Archives of Egypt. The registers, dating back to the period between 5 Rabī‘ II 1154 H. and 6 Šā‘bān 1181 H., give a detailed view of the procedures of holding al-Dīwān al-‘alī (the administrative body in Egypt under the Ottoman rule). During the meeting, revenues are handed to the treasury Sirdar (the military official in charge of the treasury) who in turn sends them to the Ottoman Sultan. Members of the Dīwān include the Dīwān high officials, the Rūznāmḡī (the official in charge of registering the treasury revenues), the Ottoman Pasha (the Ottoman ruler of Egypt) who has to send the registers detailing the gross revenues calculated in Egyptian sacks (each equivalent to 2500 Egyptian silver coins), the expenses and the remainder to be sent whether in cash or *Buqġas* (small bundles) or receipts. The Sirdar hands in the registers to the Ottoman Sultan and brings what confirms its being handed in. The study also includes a sample document.

Keywords: Ottoman Documents - Treasury Documents – al-Dīwān al-‘ālī

جيحان أحمد عمران*

وثائق الخزينة العامرة الإرسالية

في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري / الثامن عشر الميلادي

الملخص

يتناول البحث دراسة العناصر الداخلية لخمس وثائق للخزينة الإرسالية العامرة المدونة بسجلات الديوان العالي بدار الوثائق القومية والتي تناهض تواريختها في النصف الثاني من القرن ق ١٢١٨هـ / م في الفترة (٥ ربيع الثاني ١١٥٤هـ) إلى (٦ شعبان ١١٨١هـ) والتي توضح رؤية تفصيلية عن مجلس انعقاد الديوان العالي لتسليم الخزينة إلى سردار الخزينة لإرسالها إلى السلطان العثماني في إسطنبول. وذلك من خلال الحاضرين للمجلس من كبار موظفي الديوان والروزنامجي المسؤول عن إملاء بيانات الخزينة والباشا العثماني المطلوب في زمان ولايته الخزينة والستة الخراجية الواجب عنها إرسالها، مع بيان مبلغ إجمالي الخزينة بالأكياس المصرية، والمصروفات التي أنفقت منه موضحا بالجداول أوجه هذه المصروفات والمبلغ النقدي لكل منها، ثم تحديد المبلغ الباقي من الخزينة والمرسل إلى الباب العالي سواء المرسل منه نقداً أو على هيئة قطع من البُقْج، أو على هيئة وصولات ذلك المبلغ الذي يتم تسليمه إلى سردار الخزينة خلال انعقاد المجلس وتعهده بتسلمه إلى الباب العالي وإحضار ما يشهد له بوصوله، كما يتضمن البحث نشر لإحدى وثائق الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الوثائق العثمانية - وثائق الخزينة - الديوان العالي

* جيحان أحمد عمران ، أستاذ مساعد بكلية الآداب، جامعة القاهرة، jehanomran@gmail.com